

Distr.: General
15 July 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ٦٠ (أ) من القائمة الأولية*

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ شتى الالتزامات، والتحديات،
وطريق المضي قدما

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٦٢/٢٤٢ أن يقدم إلى الاجتماع الرفيع المستوى المعني باحتياجات أفريقيا الإنمائية تقريراً شاملاً بشأن "احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ شتى الالتزامات، والتحديات، وطريق المضي قدماً". وهذا التقرير مقدم تنفيذاً لذلك الطلب، ويشكل وثيقة أساسية للاجتماع المذكور.

ويسعى التقرير إلى التركيز على الاحتياجات والتحديات الإنمائية الأساسية لأفريقيا، ولا سيما الافتقار إلى القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة لوضع سياسات سليمة وتنفيذها، وعلى النزاعات المسلحة المتكررة. ويستعرض جميع الالتزامات الرئيسية التي تعهد بها المجتمع الدولي، وخصوصاً الأمم المتحدة والبلدان الأفريقية، لتلبية احتياجات القارة. وإضافة إلى تحليل حالة تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الدول والمؤسسات الأفريقية، ينظر التقرير في

* A/63/50.



تنفيذ التعهدات التي قطعها شركاء التنمية الدوليون في مجالات أساسية من قبيل تقديم المساعدة الإنمائية الدولية، وتخفيف الديون وإلغائها، وتحرير التجارة وتقديم المعونة من أجل التجارة؛ والسلام والأمن. ويحلل أيضا دور الأمم المتحدة في دعم الاتحاد الأفريقي وشراكته الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، وقيّم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. ويخلص التقرير إلى أن تلبية احتياجات أفريقيا الإنمائية هي أمر ممكن، بشرط أن تتصرف الدول الأفريقية والمجتمع الدولي بعزم من أجل تحويل الالتزامات الحالية إلى إجراءات ملموسة. ولهذا الغرض، يقدم التقرير بعض التوصيات العملية لتحسين الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تلبية احتياجات أفريقيا الإنمائية.

المحتويات

الفقرات الصفحة

٤	٥-١		أولا - مقدمة
٥	١٣-٦		ثانيا - الاحتياجات والتحديات الإنمائية لأفريقيا
٨	٦٥-١٤		ثالثا - الالتزامات وحالة التنفيذ
٨	٢٧-١٥		ألف - خطط العمل والتقدم الذي أحرزته الدول والمؤسسات الأفريقية
١٥	٦٤-٢٨		باء - الالتزامات والتقدم المحرز من جانب المجتمع الدولي
٣١	٧٠-٦٥		رابعا - التعاون فيما بين بلدان الجنوب
٣٣	٩١-٧١		خامسا - الاستنتاجات وطريق المضي قُدما

أولا - مقدمة

١ - أشارت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٢/٦٢ إلى قراراتها ٢٢٩/٦١ و ١٧٩/٦٢ وقررت أن يُعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن موضوع "احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ شتى الالتزامات، والتحديات، وطريق المضي قدما" في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إلى الاجتماع الرفيع المستوى تقريرا شاملا بشأن موضوع الاجتماع. وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك الطلب.

٢ - وقد استقطبت أفريقيا في الآونة الأخيرة اهتماما دوليا بالغا. وكانت موضوع غالبية القرارات التي اتخذها مجلس الأمن مؤخرا، وتحتل مركز الصدارة في قوائم الأولوية الحالية لدى وكالات الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية، وكذلك لدى منظمات متعددة الأطراف ووكالات متخصصة أخرى من قبيل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة البلدان الثمانية. وظهر في فترة أقرب عهدا توجه جديد نحو تنظيم مؤتمرات قمة متعددة الأطراف لدعم أفريقيا، من قبيل منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، ومؤتمر القمة بين أمريكا الجنوبية وأفريقيا، ومؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا، ومؤتمر القمة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، ومنتدى الهند - أفريقيا، ومؤتمر القمة بين تركيا وأفريقيا.

٣ - وازداد تركيز الاهتمام بشكل خاص على أفريقيا عندما اتضح أن التقدم المحرز باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا هو دون المستوى المطلوب في هذه القارة. وتشكل هذه السنة منتصف مدة الجهد العالمي الذي يرمي إلى تحقيق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، لكن إذا ظلت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه، فمن المرجح ألا يحقق أي بلد أفريقي الأهداف جميعها. فالبلدان الهشة والخارجة من نزاعات تواجه صعوبات خاصة في حشد الزخم اللازم للحد من الفقر والمضي في تحسين مستويات المعيشة فيها. غير أن أمثلة النجاح في تحقيق أهداف معينة في عدد من البلدان تظهر أن بالإمكان تحقيق تقدم سريع عندما تقترن السياسات الداخلية السليمة بدعم فني ومالي كبير من المجتمع الدولي. لذا يأتي فعلا في حينه تخصيص الجمعية العامة يوما لتقييم احتياجات أفريقيا الإنمائية من أجل كفالة أن يقترن بالجهود التي تبذلها أفريقيا لتلبية تلك الاحتياجات تعهد من المجتمع الدولي بالتحرك في هذا الصدد.

٤ - وانطلاقا من الزخم الذي يولده اهتمام العالم المتحدد بأفريقيا والمبادرات الجسورة التي يقوم بها زعماء هذه القارة، ينبغي أن يكون القرن الحادي والعشرون قرن أفريقيا. والاجتماع الرفيع المستوى بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية، والاجتماع الرفيع المستوى

بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر، يوفران فرصتين هامتين لتجديد الإرادة السياسية لتنفيذ ما هو قائم من التزامات بتلبية احتياجات أفريقيا الإنمائية. ويتيحان أيضا لجميع الجهات المعنية مناسبتين سانحتين للإعلان عن التزامات باتخاذ إجراءات ملموسة دعما لتحقيق الأهداف في أفريقيا.

٥ - ويقيم هذا التقرير احتياجات أفريقيا الإنمائية ويحدد الإجراءات التي تكفل، إذا ما نُفذت، تلبية هذه الاحتياجات في معرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وينقسم التقرير إلى ثلاثة أجزاء: فهو يتناول أولا الاحتياجات والتحديات الإنمائية لأفريقيا في السياق العالمي والإقليمي والوطني الراهن؛ ويقيم ثانيا الالتزامات الرئيسية التي تعهدت بها البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي لمواجهة تلك التحديات؛ ويقدم ثالثا توصيات يمكن أن تؤثر إيجابا في تنمية القارة. وقد جرت الاستفادة، عند إعداد هذا التقرير، من المشاورات الميدانية التي أجريت مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويستند التقرير أيضا إلى أعمال الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا الذي أنشأه الأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ لحفز المجتمع الدولي، في منتصف المدة، على اتخاذ إجراءات أكثر فعالية وكفاءة لدعم تحقيق الأهداف في أفريقيا. وإضافة إلى ذلك، اجتمعت فرقة عمل مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة لاستعراض التقرير في مختلف مراحل إعدادة وللتشاور بشأنه.

ثانيا - الاحتياجات والتحديات الإنمائية لأفريقيا

٦ - تتمتع أفريقيا بموارد بشرية وطبيعية وتنوع بيئي وثروة ثقافية وأثرية. وهذه المنطقة قارة فتية تضم أكثر من ٩٢٠ مليون نسمة، منهم ٦٠ في المائة دون سن الخامسة والعشرين. وقد شهد العقد الماضي نهاية عدة حروب أهلية طال أمدها في غالبية دول المنطقة، وتوطيد الحكم الديمقراطي فيها. وتجدد الإشارة كذلك إلى استئناف النمو الاقتصادي في العديد من البلدان الأفريقية منذ أواسط التسعينيات. ففي عام ٢٠٠٧، بلغ معدل النمو الحقيقي في أفريقيا ٥,٨ في المائة، وهي نسبة تضاهي المعدلات السائدة في كثير من المناطق النامية الأخرى، إن لم تكن أعلى منها. ومعدل النمو هذا لا يعزى فقط إلى التحسينات التي طرأت على معدلات التبادل التجاري في القارة نتيجة لارتفاع أسعار السلع بما فيها النفط، بل أيضا إلى تحسن إدارة الاقتصاد الكلي وإدارة الشؤون السياسية. فمعدلات التضخم في أنحاء القارة منخفضة، والموازنات الوطنية متينة، والاحتياطات لا تنفك تزايد. وقد أسهم تخفيف الديون

الخارجية مؤخرًا في تقليص الديون المتراكمة والحد من معوقات السيولة، الأمر الذي أفسح المجال لزيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية.

٧ - غير أن الإمكانيات الهائلة لأفريقيا لا تستغل بأكملها على الإطلاق. فهذه القارة لا تزال واحدة من أفقر مناطق العالم، إذ يعيش حوالي خمسي سكانها على أقل من دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة يوميًا. ورغم جودة الأداء الاقتصادي العام في بلدان كثيرة لم يتسارع النمو في أي منها بشكل يسمح بخفض أعداد الفقراء فيها إلى حد كبير. وفي الواقع ليس هناك من بلد في أفريقيا، ونحن في منتصف مدة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يمضي على الطريق نحو تحقيق جميعها. وفي الكثير من المجالات الاقتصادية، لا يحقق أداء القارة إمكاناتها. فعلى سبيل المثال، يمثل الناتج المحلي الإجمالي لهذه المنطقة حوالي ١ في المائة من الناتج الإجمالي العالمي و ٢ في المائة من التجارة العالمية، رغم أن عدد سكانها يمثل ١٢ في المائة من عدد سكان العالم. والمنطقة ممثلة أيضًا تمثيلًا مفرطًا في بعض المجالات غير المرغوبة: فأفريقيا هي موطن ٧٥ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على نطاق العالم، ويحدث فيها ٩٠ في المائة من حالات الوفاة بسبب الملاريا سنويًا.

٨ - وتواجه أفريقيا تحديات رئيسية أربعة هي: أزمة غذائية عالمية، وتغير المناخ بشدة، والارتفاع الحاد في أسعار الطاقة، والفقير المدقع المستمر. ويترك ارتفاع أسعار الأغذية آثارًا كارثية على الاقتصادات الأفريقية لأن معظم الأفارقة، من سكان الريف والمدن على حد سواء، مشترون صافون للسلع الغذائية. ويؤثر في أفريقيا تأثيرًا بالغًا بعض أسباب الارتفاع الحاد في الأسعار، ومن بينها معدلات النمو السكاني المرتفعة، والإنتاجية الزراعية المتدنية، وإمكانية الوصول المحدودة إلى التكنولوجيا، وأثر أسعار النفط المرتفعة على تكاليف النقل. ومع استمرار ارتفاع درجات الحرارة، يتبين أن فقراء أفريقيا، وهم أقل الفئات إسهامًا في الاحترار العالمي، هم الأكثر عرضة لآثاره السلبية. وتعاني أفريقيا بالفعل من آثار تغير المناخ. فأنماط هطول الأمطار تتغير، والمحاصيل تصاب بالذبول، ويقضي الرعاة المزيد من الوقت بحثًا عن المياه والمراعي. وتغير المناخ قد يغير أنماط المواسم الزراعية ويشرد السكان، الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلبًا، إلى حد بعيد، على الاقتصادات الأفريقية^(١). ومع أن أفريقيا هي الأشد

(١) انظر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، *Global Monitoring Report 2008: MDGs and the Environment*؛ *Agenda for Inclusive and Sustainable Development* (تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٨: الأهداف الإنمائية للألفية والبيئة، جدول أعمال للتنمية الشاملة والمستدامة)، ٢٠٠٨؛ *Africa's Development: Promises and Prospects*، ٢٠٠٨؛ تقرير الفريق المعني بتقدم أفريقيا، حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛ أو *Achieving the Millennium Development Goals in Africa* (تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا): توصيات الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

تأثراً بهذه التحديات، فإن مناطق أخرى، منها الولايات المتحدة وأوروبا والهند وأستراليا، تعاني أيضاً من الجفاف، والفيضانات، وارتفاع أسعار السلع ارتفاعاً قياسياً، وركود النمو. وفي هذا السياق، يرتبط رفاه المناطق الأخرى ومصالحها ارتباطاً وثيقاً بتلبية احتياجات أفريقيا الإنمائية.

٩ - ويؤدي النزاع العنيف إلى فقدان اليد العاملة، وتدمير البنى التحتية، وتحويل مسار الأصول الاقتصادية، واحتلاس الموارد الطبيعية، وانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي عام ١٩٩٨ شدد الأمين العام، في تقريره البارز المعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها" (A/52/871-S/1998/318)، على تركت الماضي وتضافر العوامل الداخلية والخارجية والدوافع الاقتصادية التي تؤدي إلى النزاع وتعيق التنمية في أفريقيا. ولاحظ الأمين العام في تقرير المتابعة الذي أصدره عام ٢٠٠٧ (A/62/204) أن الشروط الأساسية اللازمة لتحقيق السلام والتنمية الدائم لم تتوطد بعد على النحو الكافي في القارة. فالقارة لا تزال تعاني من الفقر، وضعف مؤسسات الدولة، وسوء إدارة الموارد الطبيعية، وعدم حماية حقوق الإنسان، والتهديدات ذات الصلة بتغير المناخ. وعلى نحو مماثل، يقر القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي بأن آفة النزاعات في أفريقيا تشكل عائقاً أساسياً أمام تنمية القارة اجتماعياً واقتصادياً.

١٠ - وتشمل تركة الاستعمار فقدان الموارد البشرية والطبيعية الرئيسية، ورسم الحدود بشكل تعسفي، وإعاقة عملية التنمية السياسية والاقتصادية. غير أن الزعماء الأفارقة أنفسهم أعلنوا أن نتائج الاستعمار السلبية هذه ينبغي ألا تستخدم لإعفائهم من مسؤولياتهم. ويعكس القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وجهة النظر هذه فيقران بأن إفقار القارة الأفريقية زادت من حدته أوجه القصور في السياسات التي اتبعتها بلدان كثيرة في حقبة ما بعد الاستقلال.

١١ - ويتضح من مؤشرات الأداء أن الإجراءات التي اتخذتها بعض الحكومات الأفريقية كان لها أثر سلبي على الظروف المعيشية للمواطنين. ففي بعض البلدان الأفريقية نظم حكم متمحورة بشكل مبالغ فيه حول شخص الحاكم، وتنسم بمركزية مفرطة في السلطة، وفساد مؤسسي، الأمر الذي ألحق الضرر الشديد بآفاق النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي في كثير من الحالات. بيد أن الحكومات الأفريقية التزمت بأن تعمل بنشاط على تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون وتوطيد الديمقراطية، وذلك من خلال الانضمام إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على سبيل المثال.

١٢ - وحتى عندما تقوم البلدان بتعليم سكانها وتدريبهم، يساهم كثيرون ممن يستفيدون من هذا الاستثمار في هجرة الأدمغة ويحرمون تلك البلدان بالتالي من رأس المال البشري الضروري لإدارة الشؤون العامة والخاصة. لذا، ينبغي أن يكون بناء قدرات التنمية والاحتفاظ بها أولوية قصوى. وإضافة إلى ذلك، يعاني التدريب الفني والمهني في أفريقيا من قلة التمويل وسوء الإدارة. ونتيجة لذلك، تواجه البلدان الأفريقية معدلات بطالة مرتفعة لدى الشباب ونقصا في المهارات. وأكثر من ٢٠ في المائة من الشباب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عاطلون عن العمل حاليا^(٢).

١٣ - ومع أن المجتمع الدولي قدم دعما لتنمية أفريقيا، يلزم العمل على زيادة فعالية هذه المساعدة. ففي بعض الحالات، نجد أن برامج الدعم لم تؤخذ في الاعتبار على نحو كاف في تصميمها احتياجات وخصائص كل بلد على حدة من البلدان الأفريقية. وقد فرض ذلك ضغطا كبيرا على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة فيها، وكذلك على موارد أفريقيا المالية والبشرية. وتفاقت هذه الضغوط القطاعية، في حالات معينة، بفعل برامج التكيف الهيكلي للاقتصاد الكلي وما يرتبط بها من مشروطيات ركزت بإفراط على التكيف، على حساب الأولويات الإنمائية والاجتماعية، مما أسفر عن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والتصنيع والتنمية عن المعدلات المتوقعة.

ثالثا - الالتزامات وحالة التنفيذ

١٤ - لقد تباينت الجهود التي اضطلعت بها الدول والمؤسسات الأفريقية والمجتمع الدولي لتلبية احتياجات أفريقيا الإنمائية تباينا شاسعا من حيث الكم والكيف والفعالية. وبما أن هذا الوقت يمثل نقطة منتصف حملة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن تناول هذه الجهود بالاستعراض النقدي هو أمر ملائم ويأتي في وقته. وفي الأقسام التالية، يُستعرض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الرئيسية تجاه احتياجات أفريقيا الإنمائية.

ألف - خطط العمل والتقدم الذي أحرزته الدول والمؤسسات الأفريقية

١٥ - في تموز/يوليه ٢٠٠١، اعتمد رسميا الاجتماع السابع والثلاثون لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) لتكون إطارا متكاملًا للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في أفريقيا. وهذه الشراكة الجديدة

(٢) انظر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي، *Economic Report on Africa 2005: Meeting the Challenges of Unemployment and Poverty in Africa* (التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠٠٥: مواجهة مشكلتي البطالة والفقر في أفريقيا)، ٢٠٠٥.

تتمحور حول تملك أفريقيا زمام أمورها، وتعكس الرؤية المشتركة لقادة أفريقيا والتزامهم المشترك بالقضاء على الفقر وبوضع بلدانهم، فرادى ومجموعة، على مسار النمو والتنمية المستدامين. وهي تسعى أيضا إلى تعزيز دور المرأة في جميع الأنشطة. وقد صممت في الأساس لتكون الإطار السياسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وفكرة الشراكة، كما هي مجسدة في 'نيباد'، هي أحد مكامن قوة هذه المبادرة. وتركز المبادرة على التعاون بين الحكومات الأفريقية وشركائها في التنمية، وبين الحكومات وشعوبها، بما يشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني. وبصفتها برنامجا تابعا للاتحاد الأفريقي، تهيئ 'نيباد' الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق: كفالة السلام والأمن، وبناء الديمقراطية والحوكمة الرشيدة؛ وحفز الإصلاحات السياسية وزيادة الاستثمارات في القطاعات ذات الأولوية؛ وتعبئة الموارد للتنفيذ.

١٦ - وللشراكة الجديدة، باعتبارها برنامجا تابعا للاتحاد الأفريقي، أربعة أهداف رئيسية هي: أولا، القضاء على الفقر ووضع البلدان الأفريقية على مسار النمو المستدام لوقف تهميش القارة في عملية العولمة؛ وثانيا، تعزيز دور المرأة في جميع الأنشطة؛ وثالثا، تحقيق معدل متوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي يزيد على ٧ في المائة سنويا والحفاظ على هذا المعدل على مدى الأعوام الـ ١٥ القادمة؛ وأخيرا، كفالة تحقيق القارة الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أعيد تأكيد هذه الالتزامات في اجتماع القمة الاستعراضي للشراكة الجديدة الذي عُقد في داكار، السنغال، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

١٧ - وعُزز الالتزام بالقضاء على الفقر باعتماد إعلان وخطة عمل واغادوغو بشأن خلق فرص العمل والتخفيف من وطأة الفقر في أفريقيا في عام ٢٠٠٤. ومن الالتزامات الـ ٢٣ التي تضمنها الإعلان التعهد بوضع سياسات اقتصادية واجتماعية متكاملة وإجراء إصلاحات فعالة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والقاري للتصدي للمعوقات الهيكلية التي تعوق الاستثمار ومباشرة الأعمال الحرة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين الخاص والعام، وتشجيع الشركات على التحلي بالمسؤولية الاجتماعية، وتهيئة بيئة مواتية لزيادة الإنتاج وخلق فرص العمل اللائق.

١٨ - وقد أعربت الحكومات الأفريقية عن التزامها بتعزيز دور المرأة في جملة صكوك منها منهاج عمل داكار الصادر عام ١٩٩٤؛ والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛ وبروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الصادر عام ٢٠٠٣؛ والملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛ والإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا الصادر عام ٢٠٠٤؛ وأعربت عنه كذلك في السياسة الجنسانية للاتحاد الأفريقي الجاري صياغتها حاليا. غير أن

٢٣ بلدا فقط هي التي صدّقت على بروتوكول عام ٢٠٠٣. وعلاوة على ذلك، في حين أن الإعلان الرسمي يلزم الدول بأن تكفل للمرأة المشاركة والتمثيل في عمليات حفظ السلام، لم ينفذ هذا الالتزام إلا في حدود ضيقة. وينبغي للدول الأفريقية أن تضاعف جهودها الرامية إلى إدماج الأحكام الجنسانية في سياساتها الوطنية وأن تسرع بتضييق الفجوة بين الجنسين.

١٩ - وقد شهدت أفريقيا خلال الأعوام الأربعة الأخيرة نموا اقتصاديا غير مسبوق. فوفقا لما يذكره التقرير الاقتصادي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٠٨^(٣) سجّلت القارة ككلّ معدّلا لنمو الناتج المحلي الإجمالي بلغت نسبته ٥,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧. وأما متوسط النمو في أفريقيا منذ عام ١٩٩٤ فقد بلغ ٥,٠ في المائة تقريبا مما يمثل تحسّنا كبيرا عن المعدل البالغ ٢ في المائة الذي كان سائدا خلال ثمانينيات القرن الماضي^(٤). ومع ذلك، لا تزال الاقتصادات الأفريقية بعيدة عن تحقيق معدّل النمو المعياري الطموح المطلوب لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة والمقدّر بنسبة ٧ في المائة. وقد أحرزت بلدان أفريقية كثيرة مؤخرًا تقدما في مجال الفقر، فعلى سبيل المثال انخفضت نسبة السكّان الذين يكسبون أقل من دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة يوميا في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى من ٤٥,٥ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٤١,١ في المائة في عام ٢٠٠٤^(٥).

٢٠ - ويشكّل المعدّل البطيء لإحراز التقدم عموما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مدعاة للقلق الشديد. وقد أقرت الاجتماعات المشتركة الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بأن المعوقات الرئيسية تشمل التأخّر في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وفي تعبئة الموارد الكافية لتكثيف الاستثمارات في القطاعات الرئيسية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي البيان الوزاري الذي اعتمدته الاجتماعات المشتركة، أعادت البلدان الأفريقية تأكيد التزامها بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل وفي الموعد المستهدف، ودعت شركاءها في التنمية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، إلى دعم هذه الجهود بزيادة المساعدة المالية والتقنية. وحددت الاجتماعات المشتركة أيضا أهم الأولويات والإجراءات الملموسة التي ينبغي اتخاذها لتحقيق الأهداف،

(٣) التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠٠٨: أفريقيا وتوافق آراء مونتيري: تتبع الأداء والتقدم المحرز، ٢٠٠٨.

(٤) مستمد من البنك الدولي، النسخة الشبكية لمؤشرات التنمية العالمية، ٢٠٠٨ World Development Indicators (Online 2007).

(٥) البنك الدولي، النسخة الشبكية لمؤشرات التنمية العالمية، ٢٠٠٧ World Development Indicators (Online 2007).

ولا سيما في مجالات الصناعة، والتخفيف من آثار تغير المناخ، وتنمية البنى التحتية، وتمويل التنمية.

٢١ - وحددت مبادرة 'نيباد' مجالات العمل الاستراتيجية ذات الأولوية في مجالات الزراعة والبنى التحتية والحوكمة الرشيدة والاستثمار والصحة والتعليم. وفي مجال الزراعة، تتضمن الالتزامات ما يلي: إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الصادر عام ٢٠٠٣ الذي يدعو إلى تحقيق معدلات نمو القطاع الزراعي تبلغ ٦ في المائة؛ وإعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا الصادر عام ٢٠٠٣ الذي يدعو إلى تخصيص نسبة قدرها ١٠ في المائة من الإنفاق العام للتنمية الزراعية والريفية بحلول عام ٢٠٠٨؛ وإعلان سرت بشأن تحديات تنفيذ التنمية المتكاملة والمستدامة في مجالي الزراعة والمياه في أفريقيا الصادر عام ٢٠٠٤ الذي يتضمن ٢٥ التزاما طموحا تشمل إعادة تأكيد الالتزامات الواردة في البرنامج وفي إعلان مابوتو؛ وقرار أبوجا الصادر عام ٢٠٠٦ عن مؤتمر القمة المعني بالأمن الغذائي. ويجري إحراز تقدم في تنفيذ إطار الإعلان الشامل بإتمام إبرام تعاهدات إقليمية من خلال الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وأيضاً، في سياق أزمة الغذاء الحالية، اعتمد الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة في آذار/مارس ٢٠٠٨ إطار عمل طموحا للأمن الغذائي الأفريقي يتضمن أولويات للعمل الفوري والعمل في الأجلين المتوسط والطويل من أجل زيادة الإمدادات الغذائية. وتظهر أحدث أرقام الاتحاد الأفريقي أن ستة بلدان فقط هي التي حققت هدف مابوتو المتمثل في تخصيص نسبة قدرها ١٠ في المائة من الميزانية الوطنية للزراعة. وكذلك، أفاد الاتحاد الأفريقي بأن ١١ بلدا فقط هي التي وفّت بالالتزام المتعلق بمعدلات نمو القطاع الزراعي الوارد في البرنامج الشامل.

٢٢ - وفي مجال البنى التحتية، وردت الالتزامات الرئيسية في مخطط الشراكة الجديدة 'نيباد' الذي يقترح برنامجاً يتضمن زيادة الاستثمار في صيانة البنى التحتية القائمة وفي إنشاء بنى تحتية جديدة، ووضع أطر تنظيمية جديدة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وكان تنفيذ هذه الالتزامات متفاوتاً. فعلى الجانب الإيجابي، تحسّن التنسيق على الصعيد الوطني وفي المشاريع العابرة للحدود الوطنية. بل إن بلدانا كثيرة أعدت أطراً استراتيجية للنقل البرّي. وإضافة إلى ذلك، دعمت البلدان والمؤسسات الأفريقية في عام ٢٠٠٥ إنشاء الاتحاد المعني بالبنى التحتية في أفريقيا، الذي سيعزز خطة عمل الشراكة الجديدة القصيرة الأجل وإطار الشراكة الجديدة الاستراتيجي المتوسط إلى الطويل الأجل. وعلاوة على ذلك، اعتمد الاتحاد الأفريقي و 'نيباد' والجماعات الاقتصادية الإقليمية في عام ٢٠٠٦ آلية لتنسيق تنمية البنى التحتية في أفريقيا كي تضع جدول أعمال مشتركاً لتعزيز تنمية البنى التحتية في أفريقيا. غير أن هناك معوقات. فقد أفاد الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا

بأن القارة تواجه قيوداً حقيقية فيما يتصل بمشاريع توليد الطاقة التحويلية، بما فيها شبكات الطاقة الكهرمائية الكبيرة الحجم وشبكات نقل الطاقة، وفيما يتصل بصيانة البنى التحتية.

٢٣ - وأعرب عن التزامات الاتحاد الأفريقي بشأن الحوكمة الرشيدة في عدة مناسبات بدءاً باجتماع قمة لومي لمنظمة الوحدة الأفريقية في عام ٢٠٠٠ الذي اعتمد القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، واجتماع القمة الافتتاحي للاتحاد الأفريقي في ديربان، جنوب أفريقيا، عام ٢٠٠٢. وقد اعتمدت الدول الأفريقية أيضاً مبادرات للحكومة منها مخطط الشراكة الجديدة الصادر عام ٢٠٠١ بشأن الظروف اللازم توافرها لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا؛ والإعلان الصادر عام ٢٠٠٢ بشأن الديمقراطية والحوكمة السياسية والاقتصادية وحوكمة الشركات؛ واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته الصادرة عام ٢٠٠٣؛ وبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي بدأ نفاذه عام ٢٠٠٤؛ والميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحوكمة الصادر عام ٢٠٠٧. وفي برنامج 'نيباد'، تعهدت الدول الأفريقية تحديداً بإصلاح خدماتها الإدارية والمدنية، وتعزيز الرقابة البرلمانية، وتشجيع صنع القرارات على نحو تشاركي، واتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الفساد، وإجراء إصلاحات قضائية.

٢٤ - وأنشأت الدول الأفريقية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهي أداة رصد ذاتي تهدف إلى تشجيع الحوكمة الرشيدة في القارة. ويستفيد البرنامج من الدعم التقني والمالي القوي الذي يستمدّه من شركائه الاستراتيجيين - وهم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الأفريقي. وحتى تاريخه، انضم بالفعل ٢٩ بلداً للآلية، وأنشأ ١٤ بلداً هيكل وطني للتقييم الذاتي، وخضع ٧ بلدان لاستعراض الأقران (أوغندا وبنين والجزائر وجنوب أفريقيا ورواندا وغانا وكينيا). ومع أن الآلية جديدة بالإشادة لمصداقيتها ودقتها، ما زالت هناك بعض القيود. فأولاً، يلزم وجود صلة أقوى تربطها باثنتين من فئات المستفيدين الرئيسية، هما: المواطنون الذين تجرى هذه العملية باسمهم - وذلك من خلال جهود التوعية التي تقوم بها الحكومات ووسائل الإعلام والمجتمع المدني - والمجتمعان الأفريقي والدولي بشكل أعم. وثانياً، قد لا تتوافر في بعض البلدان الأفريقية الإرادة السياسية لاتخاذ إجراءات تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن الآلية لكفالة ألا تضيق هباء الفرص غير العادية التي تتيحها هذه الآلية. وينبغي متابعة عملية استعراض الأقران بإجراءات سياسية ملموسة. ومن شأن ارتفاع مستوى الوعي بالآلية وبعملياتها لدى كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص أن يزيد من الضغط على الحكومات لكي تفي بوعودها وتنفذ خططها. وهناك بالتالي حاجة إلى انخراط هذه الجهات الفاعلة في حوار نشط وإلى قيامها بدور استباقي في تطبيق الآلية والشراكة الجديدة بوجه عام.

٢٥ - وهيئة البيئة المواتية للاستثمار في القطاع الخاص أمر ضروري لتحقيق النمو والتنمية المستدامين. ويسلّط مخطط 'نيباد' الضوء على أهمية زيادة تدفق رؤوس الأموال من القطاع الخاص إلى أفريقيا، ويحدد أولويات منها بذل جهود للتصدي للمفاهيم الخاطئة بخصوص المخاطرة، وبناء الشراكات بين القطاعين الخاص والعام، وزيادة حجم أسواق رأس المال. ومن الإجراءات الملموسة المتخذة لتنمية القطاع الخاص أيضا قرار الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٥ في مؤتمر قمة أبوجا أن يضيفي الصفة المؤسسية على المنتدى الأفريقي لإصلاح القطاع الخاص. فهذا المنبر الهام للحوار بين القطاع الخاص ومقرري السياسات يتيح للجهات الفاعلة الفرصة لتبادل وجهات النظر بشأن سبل تحسين أنشطة قطاع الأعمال. ويسلط أيضا تقرير الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ الضوء على القطاع الخاص باعتباره مساهما رئيسيا في تحقيق النمو المستدام والأهداف الإنمائية للألفية باضطلاعهم بوظيفته الرئيسية المتمثلة في توليد القيمة الاقتصادية، وتنفيذ استثمارات وخدمات موجهة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمشاركة المطلوبة بشدّة في تمويل الاستثمار في البنى التحتية وغيره من الاستثمارات العامة. وقد أفاد البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية بأن بلدانا أفريقية كثيرة قد نفذت إصلاحات هامة من قبيل تبسيط القواعد المنظّمة لقطاع الأعمال، وتعزيز حقوق الملكية، والتخفيف من الأعباء الضريبية، وزيادة فرص الحصول على الائتمان، وتخفيض تكاليف التصدير والاستيراد. ونتيجة لذلك، انخفضت "تكاليف إجراءات إقامة مشاريع الأعمال" كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من ٢٦٠,١ في عام ٢٠٠٣ إلى ١٤٨,١ في عام ٢٠٠٧^(٤). وسُجّل ارتفاع ملحوظ في صافي تدفّقات رؤوس الأموال الخاصة - بما يشمل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأموال المقترضة من المصارف التجارية والأموال المستثمرة في حافطات الأوراق المالية - من ١٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى أكثر من ٦٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٦. ومع أن نسبة صافي تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تزال صغيرة بالمقارنة بالمناطق الأخرى، فقد ارتفعت من ٠,١ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٢,٠ في المائة و ٢,٤ في المائة في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦ على التوالي^(٤).

٢٦ - وقدمت البلدان الأفريقية أيضا تعهدات هامة في قطاع الصحة. حيث تعهدت أولا بزيادة ميزانيات الصحة بحيث تصبح نسبتها ١٥ في المائة من الإنفاق العام. وحُدّد هذا الهدف في إعلان أبوجا الصادر عام ٢٠٠١ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة، وتابعه إعلان مابوتو الصادر عام ٢٠٠٣ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة،

وأعاد تأكيده وزراء الصحة في الاتحاد الأفريقي أثناء مؤتمر قمة أبوجا المعقود في عام ٢٠٠٦. وحتى الآن، تمكنت ٦ بلدان فقط من بلوغ هذا الهدف. وثانياً، أعربت الحكومات الأفريقية في إعلان أبوجا عن التزامها بجعل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أولوية عليا للتنمية الوطنية. وثمة تطور إيجابي في هذا الصدد، هو أن غالبية البلدان الأفريقية أنشأت هيئات وطنية لتنسيق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واعتمدت إطاراً استراتيجياً للعمل، واستحدثت ثلثها نظماً وطنية للرصد والتقييم، وقام ٤٣ في المائة منها بإنشاء هيئات تنسيقية على المستوى دون الوطني. وعلاوة على ذلك، يُلزم إعلان أبوجا الدولَ باعتماد استراتيجية وطنية للسُّل. وحتى الآن، أعلن ١٨ بلداً اعتبار السُّل حالة طوارئ وطنية وقامت هذه البلدان بتنفيذ خطط عمل خاصة للتعجيل بالسيطرة عليه. وأخيراً، يتضمن إعلان أبوجا الصادر عام ٢٠٠٠ وخطة العمل من أجل دحر الملاريا التزام القادة الأفارقة بحفز الإجراءات على المستوى الإقليمي من أجل كفاءة تنفيذ ورصد وإدارة برنامج دحر الملاريا الذي أطلقه البنك الدولي ووكالات شتى تابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٨. بيد أن التقدم كان بطيئاً في مجال وضع سياسات إقليمية لمكافحة الملاريا وتشير منظمة الصحة العالمية إلى أن ما بين ٧٠٠ ٠٠٠ و ١,٣ مليون شخص يموتون بسبب الملاريا كل عام في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى^(٦). وقد أدرجت هذه الالتزامات في استراتيجية الصحة التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي مؤخراً للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥، والتي تتوخى الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا عن طريق تحسين صحة شعوبها بحلول عام ٢٠١٥.

٢٧ - ويمثل التعليم إحدى الأولويات الرئيسية الأخرى في القارة، كما ينعكس من خلال اعتماد خطتي العمل للعقد الأول (١٩٩٧-٢٠٠٦) والعقد الثاني (٢٠٠٦-٢٠١٥) للتعليم في أفريقيا. وقد كشف تقييم الاتحاد الأفريقي للعقد الأول الذي ركز على الإنصاف وإمكانية الحصول على التعليم الأساسي وجودة التعليم وأهميته وفعاليته وأساليب التعلم التكميلية وبناء القدرات أن معظم الأهداف المحددة في خطة العمل لم تتحقق. وفيما يتعلق بالعقد الثاني للتعليم، تتضمن خطة العمل التزامات أكثر جسارة، منها استحداث نظم معلومات عاملة وطنية لإدارة التعليم، على نحو يرفع مستوى التحصيل التعليمي (إمكانية الحصول على التعليم وجودته وكفاءته وأهميته) وتحقيق المساواة التامة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي. ووفقاً للخطة، ستقوم الجماعات الاقتصادية الإقليمية بتقييم كل خطة قطرية بغرض مواءمتها مع الخطة القارية، وستقوم أيضاً برصد تنفيذ الخطط القطرية.

(٦) منظمة الصحة العالمية، تقرير الملاريا في أفريقيا لعام ٢٠٠٦.

باء - الالتزامات والتقدم المحرز من جانب المجتمع الدولي

٢٨ - تقع المسؤولية الرئيسية عن تنمية أفريقيا، كما أعلن القادة الأفارقة، على عاتق الأفارقة أنفسهم. ومع ذلك، لقيت جهودهم دعماً قوياً من شركاء دوليين. فالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية تتيح المخططات المشتركة التي تضافرت حولها جهود البلدان الأفريقية والأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الدوليين والشركاء في بلدان الجنوب من أجل النهوض بالتنمية في أفريقيا. ويتناول هذا الفرع الدور الذي يضطلع به هؤلاء الشركاء الدوليون من أجل الاستجابة لاحتياجات القارة بالاشتراك مع الحكومات الأفريقية.

دعم الأمم المتحدة لتنمية أفريقيا

٢٩ - تقدم الأمم المتحدة إسهامات متنوعة في التنمية الأفريقية تشمل البحث والتحليل في مجال السياسات العامة وتقديم مختلف أشكال التمويل والدعم والمساعدة التقنية وبناء القدرات والمؤسسات وأنشطة الدعوة والغوث الإنساني. وعلى مر السنين، ركزت الأمم المتحدة إسهاماتها في مجال تلبية الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا على مجالين للعمل ذوي أولوية هما: دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية.

دعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامجه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)

٣٠ - ترد تفاصيل التزام الأمم المتحدة بإزاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في قرار الجمعية العامة ٥٧/٧ الذي تتعهد فيه الأمم المتحدة بدعم تنفيذ الشراكة الجديدة من خلال طائفة من الإجراءات تشمل تعزيز أنشطة الدعوة والتعاون التقني من أجل بناء القدرات وتعبئة الموارد ورصد الأنشطة الإنمائية والإبلاغ عنها وتعزيز التنسيق في مجال تنفيذ البرامج. وقد أبانت الأمم المتحدة، من خلال مضيها قُدماً في تنفيذ هذه الالتزامات على مر السنين، عزماً قوياً على دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كما يتضح من قيامها بمواءمة أولوياتها مع أولويات الشراكة الجديدة وتوفير الدعم التقني والمالي لتطوير مختلف مشاريع الشراكة الجديدة وبدء تشغيل آلية التشاور الإقليمية. وقد أنشئت هذه الآلية في عام ٢٠٠٢ من أجل تنسيق الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى الشراكة الجديدة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وتضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدور المنسق الاستراتيجي للآلية وتتولى الدعوة إلى عقد الاجتماعات التشاورية الإقليمية السنوية وتمحور آلية التشاور الإقليمي حول تسع مجموعات مواضيعية تغطي مجالات الأولوية

للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومنذ صدور إعلان مابوتو لعام ٢٠٠٣ بشأن إدماج تلك الشراكة في هياكل الاتحاد الأفريقي وعملياته، أصبح دعم الأمم المتحدة للتنمية الأفريقية يعكس أولويات الاتحاد الأفريقي.

٣١ - وتشكل عملية آلية التشاور الإقليمية بنيانا قويا للتعاون. وفي السنوات العديدة الماضية، تحسّن تنسيق المجموعات وتعزيزت درجة تركيز أنشطة المجموعات. وإضافة إلى ذلك، ازدادت مشاركة مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة نيباد ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في آلية التشاور الإقليمية. وتتشاطر مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة حاليا رئاسة اجتماعات آلية التشاور الإقليمية والمجموعات المواضيعية. بيد أن نظام المجموعات في الآلية بحاجة إلى تحسين ومزيد من المواءمة مع برامج الاتحاد الأفريقي وأولوياته. وعلاوة على ذلك، يحتاج نظام المجموعات إلى تعميم أولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامجه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بصورة وافية في مجالات المنظور الجنساني والصحة والثقافة والتكامل الإقليمي. وفيما يتعلق بالمساءلة، تحتاج الآلية إلى تحسين تنفيذ التوصيات وإجراء رصد وتقييم منهجين لنتائجها وآثارها. وثمة حاجة إلى مزيد من الالتزام والقيادة المؤسسية على أعلى مستوى، إضافة إلى توفير ما يكفي من الموارد المخصصة. وينبغي أيضا تعزيز الأمانة الواقعة في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وبالرغم من كل ذلك، تظل عملية آلية التشاور الإقليمية بصفة عامة هيكلًا فعالًا لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامجه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولعل طابعها القائم على المجموعات دليل ملموس على جهود الأمم المتحدة لتنسيق دعمها على نحو يتسق مع أولويات الاتحاد الأفريقي. ويجري العمل حاليا من أجل تحسين وظيفة آلية التشاور الإقليمية بغرض التعجيل بتنفيذ الشراكة الجديدة وبرنامج التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

٣٢ - ويتيح برنامج السنوات العشر لبناء القدرات الموقع في عام ٢٠٠٦ بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الإطار المناسب للأمم المتحدة من أجل المساعدة في بناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وهو يعكس التزامهما المشترك بمواصلة توطيد الشراكة المثمرة بالفعل بين المنظمتين.

٣٣ - وعلى الصعيد العالمي، يضطلع مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا بدور المنسق الاستراتيجي لأنشطة الدعوة والدعم العالميين للشراكة الجديدة. حيث يقوم المكتب بحشد مزيد من الدعم الدولي وتحسين اتساق وتنسيق دعم منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا. ويعمل بصفة أعم على زيادة الوعي الدولي بالاحتياجات الإنمائية لأفريقيا.

الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا

٣٤ - تتيح الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والأهداف الإنمائية للألفية إطارا يحظى بتأييد عالمي من أجل التصدي للآزمات الأربع التي تواجهها أفريقيا في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. وأصبحت الأهداف الإنمائية للألفية منذ الإعلان عنها في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية المعقود عام ٢٠٠٠ تشكل غايات التنمية المستدامة المتفق عليها عالميا والمحددة زمنيا والقابلة للقياس من أجل التصدي للفقر المدقع في أبعاده المتعددة - من فقر الدخل والجوع والمرض والافتقار إلى المأوى اللائق والاستبعاد - مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالتعليم والاستدامة البيئية. وهي تجسد أيضا حقوق الإنسان الأساسية، أي حق كل إنسان على وجه الأرض في الصحة والتعليم والأمن. وتمثل الأهداف الإنمائية للألفية، إلى جانب الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا، دليلا طموحا وواقعا في نفس الوقت تسترشد به الجهود المحلية والدولية الرامية إلى تخفيف حدة الفقر المدقع في أفريقيا بحلول عام ٢٠١٥. والأهداف الإنمائية للألفية هي أهداف أفريقيا وأهداف العالم. وقد أثبتت الدول الأعضاء والأمم المتحدة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التزامها بكفالة تحقيق هذه الأهداف بشكل كامل وفي الوقت المناسب. وشددت الأمم المتحدة والدول الأعضاء في مناسبات عديدة لاحقة على هدفها الرامي إلى حفز الدعم الدولي لهذه الأهداف. وأدجت أيضا الأهداف الإنمائية للألفية في معاهدة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وفي الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وهي تشكل في الواقع أساس جل ورقات استراتيجيات الحد من الفقر وإن كان العديد من هذه الورقات يحدد أهدافا تتجاوز الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٥ - ويظل التنفيذ هو التحدي الرئيسي في ترجمة استراتيجيات الحد من الفقر إلى تقدم حقيقي على صعيد بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد سعت منظومة الأمم المتحدة، بوسائل شتى، إلى دعم جهود البلدان الأفريقية في تنفيذ استراتيجياتها للحد من الفقر. وفي حين لم يعد ثمة نقاش يذكر بشأن المفاهيم الرئيسية، لا تزال المعونة غير كافية. ويتمثل التحدي القائم حاليا في متابعة مختلف المبادرات وكفالة الاتساق فيما بينها.

الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا

٣٦ - سعيًا إلى استقطاب الدعم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، أنشأ الأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وأهداف الفريق التوجيهي والتزاماته الرئيسية تتمثل أولا في صياغة اقتراحات عملية لتكملة ودعم الأنشطة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية من خلال قياس احتياجات المساعدة وتعزيز

الآليات الدولية وحل الاختناقات التي تعاني منها الآليات القائمة وسد الثغرات؛ وثانياً في تحديد خطوات عملية لتحسين القدرة على التنبؤ بالمعونة؛ وثالثاً في تعزيز الدعم على المستوى القطري من أجل تحسين السياسات لتوسيع نطاق التدخلات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ ورابعاً في تعزيز القدرات الإحصائية للبلدان الأفريقية في مجال رصد التقدم المحرز. وفي الآونة الأخيرة توصل هذا الفريق، الذي يتيح مستوى غير مسبوق من التعاون فيما بين قادة المجتمع الإنمائي الدولي المعنيين بأفريقيا، إلى اتفاق بشأن مجموعة من التوصيات الملموسة التي يمكن أن تكون فعالة في النهوض بتنمية أفريقيا إذا نُفذت تنفيذاً تاماً.

٣٧ - ويمثل التأييد الذي حظيت به توصيات الفريق التوجيهي في مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي عُقد في شرم الشيخ، مصر، يومي ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ منعطفاً هاماً نحو تنفيذ خطة عمل فعالة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. ويدعو الأمين العام جميع الشركاء الإنمائيين إلى الإسهام في تنفيذها بفعالية.

٣٨ - ويشير تقرير الأهداف الإنمائية للألفية الصادر عن الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧ إلى أن التقدم المحرز في غالبية البلدان في أفريقيا لن يفضي إلى تحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. فبينما انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على دولار واحد أو أقل في اليوم من ٤٥,٩ في المائة من سكان أفريقيا في عام ١٩٩٩ إلى ٤١,١ في المائة في عام ٢٠٠٤^(٥)، فإن بلوغ الهدف ١، الذي يتوخى خفض نسبة الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، يتطلب تسريع الوتيرة الحالية للحد من الفقر تسريعاً بمقدار الضعف تقريباً. وبالرغم من النمو الاقتصادي الهام الذي شهدته أفريقيا منذ عام ١٩٩٥، يختلف هذا النمو اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر. فعلى سبيل المثال، شهد نحو ٢٠ بلداً، تمثل معاً ٧٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ٧٠ في المائة من سكانها، متوسط نمو سنوي في ناتجها المحلي الإجمالي نسبته ٦,٩ في المائة على مدى العقد الماضي^(٦). ومع ذلك، سجل ثلث البلدان الأفريقية متوسط نمو لا يتجاوز ٢,١ في المائة على مدى نفس الفترة^(٨).

٣٩ - ويتوقع أن تنمو الاقتصادات الأفريقية بمعدل ٦,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨^(٣) على الرغم من تباطؤ الاقتصاد العالمي. لكن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية سيتطلب إيراد النمو المرتفع مع العمل في نفس الوقت على تحسين معدل تحول النمو إلى تنمية بشرية. وكما يرد في تقرير الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، تقع المسؤولية الرئيسية

(٧) مستمد من البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشرات الإنمائية العالمية.

(٨) البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٨: الأهداف الإنمائية للألفية والبيئة، ٢٠٠٨.

عن بلوغ الأهداف على عاتق الحكومات الأفريقية التي تعكف على وضع برامج شاملة. والقيادة التي تتيحها هذه الحكومات أساسية للتغلب على العقبات الرئيسية التي تحول دون بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، من قبيل تغير المناخ واحتناقات البنى التحتية وتزايد اللامساواة^(٣). وينبغي إيلاء اهتمام خاص للظروف الخاصة لاقتصادات البلدان الخارجة من نزاعات^(٤). لكن هذه الصعوبات ينبغي ألا تحجب حقيقة أن عددا من البلدان الأفريقية ماضية فعلا على الطريق نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٠ - وبالرغم من حدوث زيادات هائلة في عدد الأطفال البالغين سن الالتحاق بالمدرسة، ارتفعت معدلات تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي ارتفاعا ملحوظا من ٥٧ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٧٠ في المائة في عام ٢٠٠٥، لأسباب تعود بدرجة كبيرة إلى الاستجابة لتدابير السياسات العامة، من قبيل سياسات التعليم الابتدائي المجاني وبرامج الوجبات المدرسية ونظام المنح الفردية، الرامية إلى خفض العقبات المالية التي تحول دول الحصول على التعليم. غير أن جودة التعليم تأثرت بسبب تخلف الاستثمارات في المدخلات المتعلقة بالتعليم، بما في ذلك البنى التحتية وتدريب الموارد البشرية واستبقائها، عن مواكبة وتيرة الالتحاق بالمدارس. وبالتالي، هناك حاجة إلى تكثيف الجهود من أجل تحسين كل من نسبة الالتحاق بمؤسسات التعليم وجودته.

٤١ - وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، زادت حصة المرأة من المقاعد البرلمانية في أفريقيا زيادة كبيرة من ٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٧ في المائة في عام ٢٠٠٧. غير أن حصتها من فرص العمل بأجر في القطاعات غير الزراعية لم ترتفع سوى من ٢٨ إلى ٣٢ في المائة في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥.

٤٢ - وانخفضت معدلات وفيات الأطفال من ١٨٥ لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ١٦٦ لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٥، أي أقل بكثير من الهدف المحدد، وهو تخفيض عدد الوفيات بمقدار الثلث بحلول عام ٢٠١٥. غير أن نسبة الأطفال الذين يبلغون من العمر عاما واحدا المحصنين ضد الحصبة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد ارتفعت كثيرا من ٤٩ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٦٤ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٠٥. وأحرزت منطقة شمال أفريقيا تقدما أكبر في هذا الصدد، حيث ارتفعت النسبة فيها من ٨٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٩٥ في المائة في عام ٢٠٠٥.

(٩) انظر Post Conflict Economics in Africa, A.K. Fosu and P. Collier (eds.) (New York: Palgrave Macmillan, 2005).

٤٣ - ومما يثير القلق الشديد أن احتمالات وفاة امرأة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من جراء مضاعفات الحمل والولادة خلال حياتها تبلغ ١٦:١ مقارنة بما يبلغ ٨٠٠:١ في العالم المتقدم. وارتفعت ارتفاعا طفيفا نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف أخصائيين صحيين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ٤٢ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٥ في المائة في عام ٢٠٠٥، رغم أن منطقة شمال أفريقيا سجلت ارتفاعا ملحوظا - من ٤٠ إلى ٧٥ في المائة - خلال نفس الفترة.

٤٤ - ولا تزال القارة بعيدة عن بلوغ هدف مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وأمراض أخرى. إذ قُدر عدد الأشخاص المصابين بالإيدز في أفريقيا عام ٢٠٠٧ بأنه يتراوح من ٢١ إلى ٢٤ مليون شخص. ويحدث كل سنة ما يقدر بـ ١,٧ مليون إصابة جديدة فيها. والجنوب الأفريقي من أكثر المناطق تضررا من هذه الآفة، حيث يوجد فيها ٦٥ في المائة من جميع حالات الإصابة بالإيدز في العالم، وتفوق نسبة المصابين في بعض بلدانها ٢٠ في المائة من السكان. بيد أن ثلاثة بلدان أفريقية تمكنت من توفير العلاج للجميع بالعقاقير المضادة للفيروسات العكوسة (الريتروفيروسات).

٤٥ - وفيما يتعلق بالاستدامة البيئية، نجد أن نسبة سكان الريف الذين استطاعوا الحصول على مياه نقية في عام ٢٠٠٤ لم يتعد ٤٢ في المائة، وكان ٦٣ في المائة من مجموع السكان يفتقرون إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية. ولا تزال القارة بعيدة عن تحقيق الهدف المتمثل في تخفيض هذه النسبة بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وأدى النمو الحضري السريع إلى عيش ٦٢ في المائة من سكان المدن في أفريقيا في أحياء فقيرة، وهذه هي أكبر نسبة من نوعها في العالم.

٤٦ - وأخيرا، فإن الهدف ٨ يدعو إلى إنشاء نظام تجاري ومالي منقح وغير تمييزي وقابل للتنبؤ وقائم على قواعد. ويرد التقييم الكامل للهدف ٨ في الجزء ثالثا - باء أعلاه الذي يتناول الالتزامات والتقدم المحرز من جانب المجتمع الدولي.

الاتساق على نطاق المنظومة

٤٧ - تتطلب الطبيعة المعقدة لمشاكل التنمية التي تواجه أفريقيا بذل جهود منسقة ومتسقة من جانب مختلف الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في المنطقة. وقد كانت هذه الحاجة إلى تضافر جهود مكافحة الفقر في العالم هي الفكرة الرئيسية في إعلان الألفية. ودعا أيضا تقرير فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة (انظر A/61/583) إلى إقامة نظام إنمائي متسق من شأنه دمج وتوحيد عمل المنظومة. ويتبين

من التقييم الأولي الذي أجري في عام ٢٠٠٨ لبرنامج الأمم المتحدة التجريبي "توحيد الأداء"، وهو استراتيجية تدعو إلى تبسيط وتنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة المخصصة لكل بلد على حدة ضمن برنامج قطري واحد وميزانية واحدة، أنه يجري تعزيز الملكية والقيادة الوطنيتين وأن التوافق مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية أكثر وضوحاً (CEB/2008/HLCP-XV/CRP.3). ونصف البرامج التجريبية الثمانية المندرجة ضمن "توحيد الأداء" ينفذ في أفريقيا (في جمهورية تنزانيا المتحدة، والرأس الأخضر ورواندا وموزامبيق). وفي الوقت نفسه، تتيح آلية التشاور الإقليمية، التي تشمل وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها العاملة في أفريقيا، إطاراً لبرامج "توحيد الأداء" على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٤٨ - وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة تسير على الطريق الصحيح لتحقيق الوعود الواردة في إعلان الألفية، لا يزال الطريق أمامنا طويلاً. وتترع أنشطة الدعم التي تقوم بها الأمم المتحدة إلى إكثار الأنشطة ذات الصلة بأفريقيا بما يؤدي إلى عدم الاتساق وعدم الاستخدام الأمثل للموارد الشحيحة. فعلى سبيل المثال، هناك أكثر من ٣٠ مؤسسة تابعة للأمم المتحدة تعنى بمسألة التنمية المستدامة البالغة الأهمية، وثلاث مؤسسات كبرى على الأقل تركز على الزراعة والأمن الغذائي. ومن المؤكد أن الحاجة تدعو إلى ترشيد وتنسيق هذه الأنشطة لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية والتأثير المستمر.

الشركاء الدوليون في مجال التنمية

٤٩ - تضمن إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية لعام ٢٠٠٠ جزءاً متعلقاً باحتياجات أفريقيا في مجال التنمية، حيث تعهدت الدول الأعضاء بمساعدة الحكومات الأفريقية في جهودها من أجل تحقيق السلام الدائم والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة. وبعد عامين من ذلك، اتفق المشاركون في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، على طائفة واسعة من الالتزامات الجسورة وخطط لتنفيذها في مجالات من قبيل المياه والصرف الصحي والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي وإدارة النظم الإيكولوجية. وفي عام ٢٠٠٢ أيضاً، أصبح المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي عقد في مونتيري بالمكسيك، مرجعاً رئيسياً للتعاون الدولي في مجال التنمية. وكذلك، أعادت الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي الذي عُقد عام ٢٠٠٥ تأكيد التزام المجتمع الدولي بتلبية الاحتياجات الخاصة بأفريقيا، ودعت إلى وضع جداول زمنية لزيادة وتنفيذ المساعدة الإنمائية. ومنذ مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية المنعقد في كاناناسكيس، كندا، عام ٢٠٠٢، حيث اعتمد الشركاء في التنمية خطة العمل المتعلقة بأفريقيا، تناولت مؤتمرات القمة السنوية قاطبة

التي عقدتها المجموعة الاحتياجات الخاصة بالقارة. وفي عام ٢٠٠٣، وافقت المجموعة أيضا على إنشاء منتدى الشراكة مع أفريقيا، الذي كُلف بمهمة رصد تنفيذ التزاماتها، فضلا عن التزامات الجهات المانحة الأخرى والحكومات الأفريقية نفسها.

٥٠ - ويرد في الجزء التالي استعراض وتقييم للتقدم المحرز في تنفيذ أهم الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي في المجالات الأربعة التالية: (أ) المساعدة الإنمائية الدولية؛ (ب) تخفيف عبء الديون وإلغاؤها؛ (ج) تحرير التجارة والمعونة من أجل التجارة؛ (د) السلام والأمن. وبما أن تنمية القارة تفترض وجود نهج متكامل ومتعدد الجوانب، فإن المجالات الأربعة المذكورة ذات أهمية بالغة لتحقيق ذلك الهدف.

المساعدة الإنمائية الدولية

٥١ - يتميز نظام المعونة اليوم بتعزيز الملكية الوطنية وتوسيع نطاق الاستعانة بالقدرات الوطنية وزيادة استخدام دعم الميزانية، والقدرة المحدودة على التنبؤ بتدفقات المعونة. وتقوم المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل متزايد على الأداء والنتائج. وبالإضافة إلى ذلك، اكتسبت الجهات الفاعلة من غير الدول من قبيل المؤسسات الخاصة والمنظمات الدولية غير الحكومية ومقدمي المنح الثنائية الجدد، نفوذا كبيرا. وكان إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية قد شجع على إيجاد السياق الجديد، حيث تعهد بتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية وللقضاء على الفقر. وتجسد ذلك لاحقا في مداولات ثلاثة مؤتمرات بارزة. ففي عام ٢٠٠٢، اعتمدت الدول توافق آراء موننتيري بشأن تمويل التنمية، الذي يحدد الوسائل الكفيلة بضمان توافر موارد مالية كافية لبلوغ الأهداف التي وضعتها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٣، اعتمد رؤساء المؤسسات الإنمائية إعلان روما المعني بالتنسيق، الذي يلزم المؤسسات المشاركة بتبسيط وتنسيق احتياجاتها وتخفيض التكاليف المرتبطة بها، مع تحسين الرقابة الائتمانية والمساءلة العامة وزيادة التركيز على تحقيق نتائج ملموسة في مجال التنمية. وأخيرا، ألزم إعلان باريس، الصادر عام ٢٠٠٥، بشأن فعالية المعونة الأطراف الموقعة بمواصلة جهودها من أجل تحسين التنسيق والتعاون. وبناء على ذلك، من الضروري استعراض الالتزامات الرئيسية وتقييم تنفيذها. ويركز التقرير الحالي على ثلاثة مجالات محورية، هي التمويل من أجل التنمية وحجم المعونة ونوعيتها.

٥٢ - وفيما يتعلق بتمويل التنمية، تشير الأدلة المتعلقة بتنفيذ الالتزامات التي ينطوي عليها توافق آراء موننتيري، وفقا لما جاء في التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠٠٨^(٣)، إلى إحراز تقدم كبير في تخفيف عبء الديون الخارجية (انظر أدناه). غير أن التقدم المحرز كان محدودا للغاية في مجالات أخرى، من قبيل تعبئة الموارد المالية المحلية والدولية من أجل التنمية؛

وتشجيع التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية؛ وزيادة التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية؛ ومعالجة المسائل العامة. وكما لاحظ الأمين العام في تقريره عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري (A/62/190)، فإن التحويلات المالية أصبحت مصدرا متزايدا لأهمية التمويل بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ففي عام ٢٠٠٦، بلغت قيمة التحويلات المالية المسجلة في أفريقيا ٢٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي ما يعادل حوالي نصف المساعدة الإنمائية الرسمية للمنطقة. وعلى الرغم من أهمية التحويلات، فإنها لا تدعم الاستثمارات العامة اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٣ - وازدادت المعونة المقدمة إلى أفريقيا في الفترة من عام ١٩٦٠ لتبلغ قيمتها ذروتها الأولى في عام ١٩٩٠ وهي ٣٣,٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (بسر الدولار وبأسعار الصرف في عام ٢٠٠٥). غير أن نسبة المعونة المقدمة إلى أفريقيا انخفضت في التسعينيات قبل أن ترتفع مرة أخرى بعد عام ١٩٩٩، عندما أصبحت أفريقيا محور اهتمام الجهات المانحة الدولية. وحسب ما تذكره منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ارتفعت نسبة المعونة المقدمة إلى أفريقيا إلى حوالي ٤١ في المائة من مجموع المساعدات في عام ٢٠٠٦، وبلغت رقما قياسيا مقداره ٤٣,٤ بليون دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٦,٩ بلايين دولار بالقيمة الحقيقية بالمقارنة بالمبلغ المسجل في عام ٢٠٠٥ وزيادة قدرها ١٢,٤ بليون دولار بالقيمة الاسمية بالمقارنة بعام ٢٠٠٤. غير أن معظم الزيادة يعزى إلى تخفيف عبء الديون. وارتفعت قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية، غير شاملة تخفيف عبء الديون، بنسبة ٨ في المائة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ بالمقارنة بالزيادة البالغة ٤١ في المائة في المعونة غير المسواة التي تشمل تخفيف عبء الديون. وعلى الرغم من هذا الاتجاه التصاعدي في المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن الجهات المانحة لا تفي بالتزاماتها كما يجب. فحسب ما تذكره منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ينبغي للجهات المانحة "أن تحقق زيادات لم يسبق لها مثيل" (١٠) من أجل الوفاء بما قطعته على نفسها في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية في غلين إيغلز، المملكة المتحدة، عام ٢٠٠٥ من التزام بزيادة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بأكثر من الضعف بالقيمة الحقيقية. وقد تم الاعتراف بهذه المبادرة البارزة من قبل الفريق الرفيع المستوى لتمويل التنمية، وتوافق آراء مونتيري، وتقارير مشروع الأمم المتحدة للألفية، وتقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (١١)، ومؤتمر القمة العالمي الذي عُقد عام ٢٠٠٥. والأهم من ذلك أن مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية الذي عُقد عام ٢٠٠٥ وافق

(١٠) بيان صادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، مستشهد به في: تنمية أفريقيا: وعود ومنظورات *Africa's Development: Promises and Perspectives*، ص ١٥.

(١١) *Our Common Interest: Report of the Commission for Africa*، آذار/مارس ٢٠٠٥.

على مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، وهو ما يفترض، حسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، زيادة تدفقات المعونة من ٢٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ٥٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ (وفقا للأسعار الثابتة في عام ٢٠٠٤). وبالأسعار وأسعار الصرف السائدة في عام ٢٠٠٧، يساوي هذا المبلغ حوالي ٦٢ بليون دولار. ومع زيادة الانخفاض في قيمة دولار الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨، ستصبح الآن المبالغ التي ينطوي عليها الالتزام المتعهد به في غلين إيغلز أكبر حتى من ذلك بالقيمة الاسمية، مما يضاعف كثيرا من ضرورة الجهد الإضافي الذي سيلزم لتحقيق الالتزام المتعهد به في غلين إيغلز في عام ٢٠١٠.

٥٤ - وكرّر توافق آراء مونتيري التأكيد أيضا على هدف زيادة حجم المعونة إلى ما يعادل نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة، وهو الهدف الذي أُعلن للمرة الأولى في عام ١٩٧٠. ودعت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي الذي عقد عام ٢٠٠٥ البلدان إلى تحديد جداول زمنية لتحقيق هذا الهدف في إطارها. وفي توافق الآراء الأوروبي المتعلق بالتنمية الذي اعتمد في عام ٢٠٠٥، وافق الاتحاد الأوروبي على هدف مؤقت جماعي يتمثل في تخصيص نسبة قدرها ٠,٥٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وعلى هدف طويل الأجل يتمثل في تخصيص نسبة قدرها ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥. وفي الوثيقة نفسها، وعد الاتحاد الأوروبي بزيادة مساعدته المالية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبتخصيص نسبة قدرها ٥٠ في المائة على الأقل من الزيادة في موارد المساعدة الإنمائية الرسمية للقارة الأفريقية. وشدد أيضا على أن أقل البلدان نموا والبلدان منخفضة الدخل ستُعطى لها الأولوية من حيث تخصيص الموارد عموما في إطار برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. على الرغم من الالتزامات التي قطعها الاتحاد الأوروبي، انخفضت المعونات التي يقدمها انخفاضاً طفيفاً من ٤٧,٧ بليون يورو في عام ٢٠٠٦ (أي ما يعادل نسبة قدرها ٠,٤١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للاتحاد) إلى ٤٦ بليون يورو في عام ٢٠٠٧ (أي ما يعادل نسبة قدرها ٠,٣٨ في المائة). وحالياً، تحقق خمسة بلدان الهدف المتمثل في تخصيص نسبة قدرها ٠,٧ في المائة. بيد أن الاتحاد الأوروبي يسير عموماً على الطريق نحو تحقيق التزاماته المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما تلك التي تركز مباشرة على أفريقيا. ففي عام ٢٠٠٦، منح الاتحاد الأوروبي نسبة قدرها ٦٢ في المائة من معونته الثنائية المخصصة إقليمياً لأفريقيا، مقارنة بنسبة قدرها ٥١ في المائة في عام ٢٠٠٥، وكان مصدر أكثر من نصف تدفقات المعونة العالمية إلى المنطقة.

٥٥ - بيد أن هناك تأخيرات في تنفيذ الالتزامات التاريخية المتعهد بها في إعلان روما وباريس والمتعلقة بنوعية المعونة وفعاليتها وتنسيقها. وقد أعادت مجموعة البلدان الثمانية التأكيد على هذه التعهدات في مؤتمر قمة غلين إيغلز، بما في ذلك تعزيز الجهود الرامية إلى عدم تقييد المعونة. وفي حقيقة الأمر يتمثل عامل رئيسي كثيرا ما يذكر باعتبار أنه يساهم في عدم فعالية المعونة في انعدام الاتساق بين مختلف أهداف الجهات المانحة المتعددة، وعدم التوفيق بين هذه الأهداف من جهة وبين احتياجات البلدان المتلقية للمساعدة وأولوياتها وأفضليتها من الجهة الأخرى^(١٢). ويتأثر التوزيع القطاعي للمعونة أيضا تأثيرا كبيرا بأفضليات الجهات المانحة والمعايير المختلفة المطبقة عليها. ووفقا لأحدث الأرقام الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لم تُخصَّص إلا نسبة قدرها ٤٢ في المائة فقط من تدفقات المعونة القطرية لتلبية الأولويات الوطنية للبلدان النامية في عام ٢٠٠٦، وصرفت نسبة قدرها ٤١ في المائة من المعونة بحسب جداول زمنية متفق عليها، في حين لا تزال نسبة قدرها ١٨ في المائة من المعونة مقيّدة، أما المعونة القائمة على البرامج فقد كانت نسبتها تتجاوز ٣٥ في المائة^(١٣). بيد أن الاتحاد الأوروبي في وضع يسمح له بالوفاء بجميع التزامات باريس بحلول عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠٠٧، اعتمد الاتحاد الأوروبي مدونة لقواعد السلوك بشأن تقسيم العمل فيما يتعلق بالسياسات الإنمائية، تشمل ١١ مبدأ توجيهيا، ترمي إلى تقليل التداخل بين الجهات المانحة سواء فيما بين البلدان أو داخلها.

٥٦ - ونتيجة لما حدث على مرّ السنين في تخصيص المعونات من تحوّل عن أنشطة الإنتاج إلى القطاعات الاجتماعية، ثم حاجة إلى كفالة ألا يؤدي التركيز في تخصيص المعونات للقطاعات الاجتماعية مؤخرا إلى إهمال قطاعات البنى التحتية وقطاعات الإنتاج، المهمة لتحفيز النموّ، وتوليد فرص العمل، والتقليل من الفقر. وفيما يتعلق بالمساءلة المتبادلة، ثمّة قلق في المنطقة الأفريقية من أن الحكومات عزّزت مساءلتها إزاء الجهات المانحة، ولكنها ينبغي أن تكون أكثر خضوعا للمساءلة أمام شعوبها. فهذا يقوّض الملكية الوطنية الحقيقية لعملية التنمية. وأخيرا، تركّزت تدفقات المعونة إلى أفريقيا مؤخرا في بضعة بلدان ولم تكن الزيادة التي تحققت مؤخرا في المساعدة الإنمائية الرسمية موزعة بالتساوي بين البلدان الأفريقية.

(١٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التنمية الاقتصادية في أفريقيا: مضاعفة المعونة: جعل "الدّفعة الكبيرة" تجدي، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.06.II.D.10).

(١٣) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، استقصاء عام ٢٠٠٦ بشأن رصد إعلان باريس: عرض عام للنسائج منشور أيضا بوصفه: "Journal on Development" منظمة التعاون والتنمية، المجلد ٨، العدد ٢، (٢٠٠٧).

تخفيف الديون وإلغاؤها

٥٧ - أُطلقت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام ١٩٩٦ من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وجرى تعزيزها لاحقا لتخفف ديون البلدان المنخفضة الدخل بهدف خفض تسديدات ديونها الخارجية إلى مستويات يمكن تحملها. ومنذ ذلك الحين، اعتمد المجتمع الدولي التزامات رئيسية بشأن تخفيف وإلغاء ديون البلدان الأفريقية توسّع نطاق هذا الدعم. وشمل إعلان الألفية التزاما بإلغاء جميع الديون الثنائية الرسمية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مقابل قطعها التزامات بالحدّ من الفقر يمكن التحقق من تنفيذها. وفي غلين إيغلز، وافقت مجموعة البلدان الثمانية على إلغاء جميع ما على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستوفية للشروط من ديون مستحقة للمؤسسة الائتمانية الدولية وصندوق النقد الدولي وصندوق التنمية الأفريقي. ولتحقيق هذا الهدف، وافقت الحكومات على أن تكمل المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين التي تُلغى في إطارها ما على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستوفية للشروط من ديون مستحقة للمؤسسة الائتمانية الدولية وصندوق النقد الدولي وصندوق التنمية الأفريقي عندما تصل هذه البلدان إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المعززة. وكما أبرزت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي وتقرير الأمين العام عن التطورات الأخيرة في مجال الديون الخارجية (A/62/151)، فإن القدرة على تحمّل الدين أساسية للنمو ولتحرير الموارد لتحقيق الأهداف الائتمانية الوطنية بما فيها الأهداف الائتمانية للألفية.

٥٨ - وأحرز تقدم ملحوظ في السنوات الأخيرة في مجال تخفيف الدين. ففي تموز/يوليه ٢٠٠٨، بلغ عدد البلدان الأفريقية التي وصلت إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المعززة ١٩ بلدا، في حين ظلت ٨ بلدان في الفترة الوسط ما بين نقطة القرار ونقطة الإنجاز، ولم تصل ٦ بلدان بعد إلى نقطة القرار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اقتراح مجموعة البلدان الثمانية لإلغاء الديون المتعددة الأطراف في طريقه إلى التنفيذ، وفي الوقت الحالي، خُفضت ديون ١٩ بلدا أفريقيا في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين. ونتيجة لذلك، تراجع دين أفريقيا الرسمي المستحق لحكومات ومؤسسات متعددة الأطراف من ٢٠٥,٧ بلايين دولار في عام ١٩٩٩ إلى ١٤٤,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧. بيد أن الدين الخاص المستحق على الأمم الأفريقية لمصارف ولجهات دائنة أخرى من القطاع الخاص ارتفع من ٩٢,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ١١٠,٢ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في العام الماضي. وعلى الرغم من الإنجازات الجديرة بالاهتمام في مجال تخفيف الدين حتى الآن، لا يزال يساور البلدان الأفريقية قلق له مبرراته بشأن بطء تقدم بعض البلدان نحو نقاط الإنجاز الخاصة بها في إطار المبادرة المعززة،

مما يبرز الحاجة إلى زيادة الدعم الدولي لتنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر وترشيد المشروطة في تطبيق حوافز نقاط الإنجاز. وتبرز أيضا الفواصل الزمنية في إطار المبادرة المعززة، التي جرى توسيع نطاقها، ضرورة أن يوفر الدائنون تدفقات نقدية مؤقتة إضافية لتخفيف ديون البلدان المدينة بأسرع ما يمكن، والحاجة الملحة إلى كفالة أن يفي جميع الدائنين، ولا سيما الدائنون من القطاع الخاص، بالتزاماتهم المتعلقة بتقاسم الأعباء، وإلا أصبحت قدرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المشمولة بالمبادرة المعززة على تحرير مواردها للاضطلاع بمشاريع تنموية حيوية قدرة محدودة.

تحرير التجارة والمعونة من أجل التجارة

٥٩ - لقد وصلت جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي أُطلق عليها اسم "الجولة الإنمائية" إلى منعطف حرج. فالجولة، التي كان الموعد الأولي المستهدف لاستكمالها هو نهاية عام ٢٠٠٧ ثم تأجل لاحقا، برزت فيها تباينات واضحة، في المصالح فيما بين أعضاء منظمة التجارة العالمية البالغ عددهم ١٥١. وفي مؤتمر القمة العالمي الذي عقد عام ٢٠٠٥، تعهدت الدول الأعضاء بالعمل على إيجاد نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف وقائم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف في إطار الهدف الإنمائي ٨ للألفية. والتمرت هذه الدول أيضا بتنفيذ الأبعاد الإنمائية لبرنامج عمل الدوحة. وفي غلين إيغلز في عام ٢٠٠٥، تعهدت مجموعة البلدان الثمانية أيضا بالعمل بسرعة أكبر على اختتام مفاوضات منظمة التجارة العالمية بحلول عام ٢٠٠٦، مع إحداث تخفيضات كبيرة في الدعم المحلي الذي يخل بالتجارة وتحقيق تحسينات في فرص الوصول إلى الأسواق. وفي مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية الذي عُقد في عام ٢٠٠٦ في سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، وافقت بلدان المجموعة أيضا على تقليل الدعم المحلي للزراعة وعلى إلغاء جميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية بحلول عام ٢٠١٣، رهنا بالاختتام الناجح لجولة مفاوضات الدوحة. بيد أن ذلك كان صعب التحقيق عمليا. وفشل المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في هونغ كونغ، الصين، في التوصل إلى اتفاق بشأن طرائق تحرير القطاع الزراعي وتحرير وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، رغم التقدم المتواضع الذي تحقق في بعض المجالات. ومع أن عام ٢٠٠٧ شهد إحراز بعض التقدم في المفاوضات، يتطلب استكمال الجولة التوصل إلى اتفاق في بداية خريف عام ٢٠٠٨ بشأن طرائق تخفيض التعريفات الجمركية والإعانات الزراعية وكذلك التعريفات الجمركية الصناعية، ومستوى متناسبا من التقدم في جميع المجالات الأخرى كجزء من مشروع واحد. ومن منظور البلدان الأفريقية، لا يزال يتعين أن تتناول المفاوضات بشكل حاسم المسألتين

التوأم الممثلتين في المنتجات الزراعية الحساسة والخاصة. ومنذ عام ٢٠٠١، أنفق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان وكندا مجتمعة ما يزيد على ٧٥٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على الإعانات الزراعية. وبالتالي، لا يزال الشوط طويلا لتحقيق هدف عام ٢٠١٣.

٦٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وضع أيضا المؤتمر الوزاري السادس الذي عقد في هونغ كونغ، الصين، برنامج عمل جديدا لمنظمة التجارة العالمية بشأن المعونة من أجل التجارة. ووضعت فرقة عمل مجموعة من التوصيات، أُقرّت في عام ٢٠٠٦، ومنحت منظمة التجارة العالمية دورا في مجال الرصد. وكانت هاتان المبادرتان بمثابة متابعة لما التزمت به مجموعة البلدان الثمانية في غلين إيغلز في عام ٢٠٠٥ من زيادة المساعدة التي تقدمها إلى البلدان النامية في مجال بناء القدرات المادية والبشرية والمؤسسية اللازمة للتجارة. بما في ذلك عن طريق تدابير تيسير التجارة. وعلى وجه الخصوص، يُتوقع أن يزيد إنفاق مجموعة البلدان الثمانية على 'المعونة من أجل التجارة' في البلدان النامية إلى ٤ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠١٠. وفي إطار متابعة هذا الالتزام، اعتمدت منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٨ خريطة طريق للمعونة من أجل التجارة، تتمثل الأهداف المحددة في إطارها في زيادة ملكية البلدان النامية للمعونة من أجل التجارة؛ وتحويل الاهتمام إلى رصد التنفيذ، مع التركيز على الأولويات القطرية والإقليمية والقطاعية؛ وإطلاق برنامج عمل لوضع مؤشرات للأداء وتعزيز التقييمات الذاتية. وخلص استعراض التقدم المحرز في إطار المعونة من أجل التجارة الذي نظّمته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومنظمة التجارة العالمية في جمهورية تنزانيا المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ إلى أن النظم الاقتصادية في أفريقيا ليست تنافسية في الغالب، مما يزيد من صعوبة التصدير إلى الأسواق العالمية على نحو يمكن الاعتماد عليه ويتسم بالكفاءة والتنافسية. وكثيرا ما يتفاقم الأثر الذي تخلّفه الطبيعة الجغرافية المناوئة بفعل تفكك البنى التحتية، وعدم كفاءة المؤسسات، والإفراط في وضع الضوابط التنظيمية، وسلاسل الإمداد التي لا يمكن الاعتماد عليها، وضعف قطاع الخدمات.

٦١ - وبحسب ما ذكرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أنفقت مجموعة البلدان الثمانية مجتمعة ١,١٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على المعونة من أجل التجارة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ٢٠٠٥، حُصص مبلغ ٨٤٥ مليون دولار منها للبنى التحتية ومبلغ ٢٨٥ مليون دولار للسياسة والقواعد التنظيمية التجارية وتنمية التجارة. ويمثّل هذا زيادة في إنفاق المعونة من أجل التجارة في أفريقيا بنسبة قدرها ٣٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٤ حيث بلغ حجم هذا الإنفاق ٨١٤ مليون دولار. ومع أن

مجموعة البلدان الثمانية يبدو أنها تمضي على الطريق نحو تحقيق هدفها لعام ٢٠١٠، لا يكفي التزامها الأولي مطلقا لتلبية احتياجات أفريقيا حاليا في ما يتعلق بالمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة. فعلى سبيل المثال، تشير تقديرات تقرير الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا لعام ٢٠٠٨ إلى أن حل أزمة البنى التحتية الحرجة في أفريقيا يقتضى تمويلا استثماريا من القطاعين العام والخاص قدره ٥٢,٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا.

٦٢ - وينطوي التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي فيما بين البلدان النامية على إمكانية دعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وسد بعض الفجوات في نظام الإدارة الاقتصادية العالمية. ومن ثم، التزم القادة الأفارقة بإنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي على نطاق القارة بحلول عام ٢٠٢٨. غير أن التقدم المحرز بطيء. ووفقا لمراجعة حسابات الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٠٧، فإن الجماعات الاقتصادية الإقليمية، التي يتوقع أن تكون بمثابة لبنات في بناء عملية التكامل، يعوقها عدد من العوامل، وبخاصة تداخل العضويات، وعدم كفاية التعاون فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وغياب التنسيق والمواءمة على الصعيد القاري. وتمثل حاليا التجارة داخل أفريقيا ١٠ في المائة من الرقم الإجمالي للتجارة الخارجية للقارة. وأصبح الوضع الآن معقدا بسبب التفاوض بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين تجمعات من البلدان الأفريقية والاتحاد الأوروبي. وسيؤدي توقيع اتفاقات شراكة اقتصادية مؤقتة معفرادى البلدان الأفريقية وأيضا مع مجموعات من البلدان الأفريقية، دون إيلاء اهتمام خاص للجماعات الاقتصادية الإقليمية القائمة، إلى إبطاء أو إبطال برنامج التكامل الإقليمي في القارة. ونتيجة لذلك، ثمة حاجة إلى إيلاء مزيد من العناية لكفالة ألا تؤدي اتفاقات التجارة الثنائية إلى تقويض تحرير التجارة الإقليمية والمتعددة الأطراف وتحسين فرص وصول البلدان الأفريقية إلى الأسواق.

السلام والأمن

٦٣ - تقول المعاهدة المؤسسة للجماعة الأفريقية الاقتصادية، التي وُقعت في نيجيريا عام ١٩٩١، إن هئية بيئة سلمية شرط مسبق للتنمية الاقتصادية. وتعهدت الجهات المانحة الدولية بتقديم الموارد التقنية والمالية لمساعدة الحكومات الأفريقية على الوفاء بالتزاماتها بالقضاء على النزاعات العنيفة. وفي عام ٢٠٠٢، اعتمد مؤتمر قمة كاناناسكيس لمجموعة الثمانية خطة عمل أفريقية تضم الالتزام بتقديم المساعدة التقنية والمالية لبنين السلام والأمن الأفريقي. وأعيد تأكيد الخطة ووسع نطاقها في مؤتمرات القمة لمجموعة الثمانية التي عقدت في إيفيان (٢٠٠٣) وفي سي آيلاند، الولايات المتحدة (٢٠٠٤) وفي غلين إيغلز (٢٠٠٥). وفي سي

آيلاند، أكد القادة من جديد التزامهم بتدريب وتزويد ٧٥ ٠٠٠ جندي بالمعدات لكي يشاركوا في عمليات دعم السلام في أنحاء العالم، مع التركيز بشكل مستمر على أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠. وفي غلين إيغلز، تعهد المشاركون بتدريب ٢٥ ٠٠٠ من حفظة السلام الأفارقة والتزموا أيضا بتوفير المساعدة التقنية المنسقة للقوة الاحتياطية الأفريقية. وألزمت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي الذي عقد عام ٢٠٠٥، على نفس المنوال، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوضع خطة عشرية لبناء القدرات مع الاتحاد الأفريقي. وفي أواخر عام ٢٠٠٧، اعتمد القادة الأفارقة والأوروبيون الاستراتيجية وخطة العمل المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي حيث أعرب الاتحاد الأوروبي عن التزامه بتقديم دعم مستمر للاتحاد الأفريقي في جهوده الرامية إلى تفعيل ببيان السلام والأمن الأفريقي، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية الأفريقية المعنية، وتشمل تلك الجهود بناء القدرات على المدى البعيد لمختلف الهياكل التي يشملها.

٦٤ - وإجمالاً، أفضت هذه الالتزامات إلى تحقيق نتائج ملموسة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وقعت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إعلاناً بعنوان "تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي" (A/61/630، المرفق)، وهو إعلان يركز على القضايا الأمنية، انسجاماً مع وجهات نظر الاتحاد الأفريقي. ويجري حالياً الوفاء بالالتزامات الأمم المتحدة بموجب الإطار من خلال حملة آليات منها آلية التشاور الإقليمية (المجموعة المعنية بالسلام والأمن)، وقد أحرز تقدم في مجال التدريب والوساطة. ومجموعة الثمانية في سبيلها أيضاً إلى الوفاء بالتزاماتها. فعلى الرغم من أن المساعدة المقدمة إجمالاً إلى ببيان الأمن الأفريقي كثيراً ما تسعى إليها دول مجموعة البلدان الثمانية بصورة غير منسقة وعلى أساس مخصوص، فإن هذه الدول تمضي قدماً على طريق الوفاء بالالتزامات الخاصة بالتدريب في مجال حفظ السلام، حيث يتوقع أن تقوم الولايات المتحدة وحدها بتدريب ٧٥ ٠٠٠ جندي في أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠ من خلال برنامج العمليات الأفريقية لتوفير التدريب والمساعدة في الحالات الطارئة. ويفيد الاتحاد الأفريقي بأن المنظمة تلقت في عام ٢٠٠٧، ٢٥٠,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من شركاء دوليين دعماً لأنشطتها في مجال السلام والأمن. وعلى الرغم من هذا التقدم المحرز، يظل معظم المعونة مخصصة لبعثات حفظ السلام أو إنفاذ السلام، بدلاً من منع نشوب النزاعات أو إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب. وعلى نحو ما نبهت إليه مراجعة أداء الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٠٧، فإن خريطة الطريق الخاصة بتنفيذ نظام الإنذار المبكر للاتحاد الأفريقي لم تنفذ بعد، بينما نجد أن آليات الإنذار المبكر الخاصة بالجماعات الاقتصادية الإقليمية ما زال في مراحل مختلفة من الإنشاء، ولم تدخل بعد طور التشغيل في معظم الحالات.

وأخيراً، يقدم الاتحاد الأوروبي بنفس القدر التزامات سياسية ومالية قوية إزاء دعم بنيان السلام والأمن الأفريقي. وتقوم المساعدة المقدمة من الاتحاد الأوروبي على مرفق السلام الأفريقي، الذي يستخدم لدعم عمليات دعم السلام بقيادة أفريقية ولتعزيز بناء قدرات بنيان الأمن الأفريقي. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٧، حوّل مرفق السلام الأفريقي ٢٥٠ مليون يورو لدعم ذلك البنيان، ووعد بتقديم مبلغ إضافي قدره ٣٠٠ مليون يورو في السنوات الثلاث المقبلة (٢٠٠٨-٢٠١٠).

رابعاً - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٦٥ - لقد ازداد في السنوات الأخيرة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو ينطوي على التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية والمتوسطة الدخل. وفي عام ٢٠٠٥، أقرت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمية بإنجازات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبإمكاناته الكبيرة وشجعت على تعزيز هذا التعاون. وفي نفس السنة، اعتمد قادة الجنوب خطة عمل الدوحة أثناء مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب، متابعاً لبرنامج عمل هافانا لعام ٢٠٠٠. وتضم خطة العمل أكثر من ١٠٠ التزام في مجالات العولمة، والمعارف والتكنولوجيا، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والعلاقات بين الشمال والجنوب.

٦٦ - وقد أحرز بعض التقدم في الوفاء بهذه الالتزامات. فخلال العقدين الأخيرين، كان نمو التجارة فيما بين البلدان النامية أكبر بكثير من التجارة العالمية، بحيث مثلت التجارة فيما بين بلدان الجنوب بحلول عام ٢٠٠٦ نسبة قدرها ٤٦ في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية^(١٤). وفي مختلف أنحاء أفريقيا، يقيم عدد متزايد من البلدان علاقات جديدة مع البلدان النامية في آسيا وأمريكا الجنوبية. وتشكل التجارة بين أفريقيا والجنوب جانبا سريع النمو من التجارة الدولية في القارة. فعلى سبيل المثال، زادت الصادرات الأفريقية إلى جمهورية الصين الشعبية بأكثر من أربعة أمثال في الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٥ لتبلغ قيمتها ١٩,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وإضافة إلى ذلك، ارتفع الاستثمار المباشر الأجنبي من بلدان الجنوب بنسبة ١٧ في المائة في عام ٢٠٠٥. ويتزايد قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا من آسيا، وخاصة الصين والهند ودول الخليج. ورغم أن التجارة داخل أفريقيا تظل صغيرة نسبياً، توحى الأدلة المتوافرة حالياً بأنها في ازدياد، ولا سيما داخل التكتلات التجارية الإقليمية. وفي سياق جهود التكامل في أفريقيا، هناك

(١٤) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "قطاعات التجارة الجديدة والدينامية: البعد المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب" (TD/B/COM.1/EM.34/2).

أمثلة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات التجارة وتدفقات الاستثمار من البلدان المتوسطة الدخل، من قبيل جنوب أفريقيا، إلى البلدان الأفريقية الأقل نمواً.

٦٧ - وفي عام ٢٠٠٣، أعرب أيضا إعلان مراكش المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي اعتمده المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، عن التزام الحكومات بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبمواصلة تعزيزه في مجالات مختلفة، منها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة، والاستثمار، والمالية، وإدارة الديون، والأغذية، والزراعة، والمياه، والطاقة، والصحة، والتعليم. وعلى مر السنين، أضحى التعاون فيما بين بلدان الجنوب ركنا مهما من أركان المساعدة الإنمائية، وارتفع ارتفاعا حادا عدد البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تشارك حاليا في تقديم المعونة والتعاون الإنمائي لبلغ ٣٠ بلدا تقريبا. غير أن هذه البلدان عازفة إلى حد ما عن الاشتراك في الممارسات المتبعة من قبل الجهات المانحة بشأن تخصيص المساعدة وإدارتها والإبلاغ عنها، وهي المساعدة التي تصل إلى ما يناهز ٨ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا حسب تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٦٨ - وهناك ثلاثة بلدان نشطة بشكل خاص في هذا التعاون، وهي الصين والهند والبرازيل. ففي عام ٢٠٠٦، تعهدت الصين، خلال منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، بتزويد البلدان الأفريقية بقروض تفضيلية بمبلغ ٣ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة وبائتمانات تفضيلية لمشتري الصادرات قدرها بليونان من دولارات الولايات المتحدة في السنوات الثلاث المقبلة. اعتمد الطرفان أيضا خطة عمل بيجين (٢٠٠٧-٢٠٠٩). وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، أصبحت الصين من أهم شركاء أفريقيا في مجال التعاون التجاري والاقتصادي. ووفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ازدادت قيمة التجارة (الصادرات والواردات) بين أفريقيا والصين من ١١ بليون دولار إلى ٥٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦. وبلغ رصيد الصين من الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا ١,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٠٥^(١٥). وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، أجرت الصين تقييما لتنفيذ خطة عمل بيجين وأعلنت أن حجم التجارة بين الصين وأفريقيا بلغ ٧٣,٣١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧ وأنه من المتوقع أن يبلغ ١٠٠ بليون بحلول عام ٢٠١٠.

(١٥) الاستثمار الأجنبي المباشر الآسيوي في أفريقيا: نحو عهد جديد من التعاون فيما بين البلدان النامية، (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.07II.D.1).

٦٩ - ووسعت الهند أيضا علاقاتها الاقتصادية مع أفريقيا. فقد نظمت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، "مؤتمر قمة المنتدى المشترك بين الهند وأفريقيا" حيث جرى النظر في طرائق تعزيز صلات التعاون بين الشريكين. وخلال المنتدى، تعهدت الهند بتخصيص خط ائتماني قدره ٥,٤ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لفائدة البلدان الأفريقية على مدى السنوات الخمس المقبلة وبتقديم ٥٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على سبيل المساعدة الإنمائية الرسمية. وأعلنت بالإضافة إلى ذلك عن خطة للأفضليات تقضي بالإعفاء من التعريفية الجمركية فيما يتصل بخمسين بلدا من أقل البلدان نموا، توجد ٣٣ منها في أفريقيا، من أجل توفير إمكانية وصول صادراتها إلى الأسواق على أساس تفضيلي. وعززت البرازيل أيضا تعاونها مع البلدان الأفريقية، ولا سيما عن طريق توفير الدعم التقني في مجالات المساعدة الانتخابية، وبناء السلام، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وازداد حجم التجارة بين البرازيل وأفريقيا من مبلغ ٥ بلايين دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ١٩,٩ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧. ولا تعمل البرازيل على صعيد ثنائي فحسب، بل تعمل أيضا على أساس متعدد الأطراف من خلال مؤتمرات القمة المشتركة بين أمريكا الجنوبية وأفريقيا، حيث تضطلع بدور المنسق العام من جانب أمريكا الجنوبية.

٧٠ - واستُكملت مساهمة هذه البلدان من جانب الجهات المانحة الناشئة، من قبيل ماليزيا والاتحاد الروسي وجمهورية كوريا وبلدان الشرق الأوسط، التي سعت إلى تعزيز تنمية القارة إما من خلال الاستثمارات الخاصة، ومنها مثلا الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصندوق السعودي للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

خامسا - الاستنتاجات وطريق المضي قدما

٧١ - ما برح التقدم في أفريقيا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا غير كافٍ ولا بد من فعل المزيد للوفاء بالالتزامات الأفريقية والدولية الحالية بالعمل. فالالتزامات الأفريقية والدولية لم يتحقق معظمها إلا جزئيا. وقد أحرز المجتمع الدولي تقدما كبيرا في التخفيف من الديون، وتقديم المعونة من أجل التجارة، وتوفير الدعم للسلام والأمن، لكن من الضروري فعل المزيد لتنفيذ التعهدات المتعلقة بتقديم الدعم على المستوى القطاعي لتنمية أفريقيا. وفي هذا المقام، فإن تلبية احتياجات أفريقيا، ومواجهة تحدياتها الإنمائية تتطلبان حزما وقيادة لتحويل الالتزامات الأفريقية والدولية القائمة إلى نتائج تحويل الرؤية إلى إجراءات سياسية. ومما لا يمكن إنكاره أن هذا هو أحد أهم

التحديات التي تواجهها البلدان والمؤسسات الأفريقية، وكذلك المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة. وقد تم وضع التوصيات التالية للمساعدة في هذه الجهود.

٧٢ - ينبغي للدول الأفريقية أن تعزز آليات مشاركة وشمول وتمكين جميع شرائح المجتمع، ومن بينها المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، والأسر المعيشية، في العمليات السياسية والإقتصادية. ويؤكد برنامج مبادرة 'نيباد' أن امتلاك زمام الأمور والشمول وإشراك المجتمعات المحلية في تحديد الأهداف يمكن أن يساعد على تركيز العمل العام على الأولويات الاجتماعية. وتشدد الوثيقة المؤسسة للمبادرة على تصميم قادة أفريقيا على ترجمة الإرادة الشعبية العميقة إلى عمل.

٧٣ - وينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة 'نيباد' أن تكتنفا جهودهما صوب الإدماج المستمر للشراكة المذكورة في هياكل مفوضية الاتحاد الأفريقي. وقد أنشأ مؤخرا رئيس المفوضية وحدة تنسيق تابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تهدف إلى التعجيل بهذه العملية، على النحو المطلوب في استنتاجات وتوصيات اجتماع لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء دول وحكومات 'نيباد' الذي عُقد في الجزائر في آذار/مارس ٢٠٠٧ جلسة توليد الأفكار بشأن 'نيباد'. وينبغي للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أن تدعم أعمال هذه الوحدة.

٧٤ - وبالنظر إلى أهمية الزراعة في تنمية القارة، وللتصدي لأزمة الغذاء الحالية، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تحقق هدف إعلان مابوتو المتمثل في تخصيص ١٠ في المائة من الإنفاق العام للتنمية الزراعية والريفية.

٧٥ - وبالنظر إلى عدد الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا من قبل المجتمع الدولي والحكومات الأفريقية، هناك حاجة إلى تعزيز آلية الرصد القائمة من أجل المساءلة المتبادلة في أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) التي تدعمها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وتعمل مع وحدة دعم منتدى الشراكة مع أفريقيا.

٧٦ - وينبغي تعزيز آلية التشاور الإقليمية لضمان الدعم الفعال للاتحاد الأفريقي وبرنامجه المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). وهذا يتطلب التزامات وقيادة مؤسسية أقوى من جانب جميع المعنيين، وهم وكالات الأمم المتحدة، من ناحية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، من الناحية الأخرى. وينبغي تزويد مجموعات الآلية بموارد مخصصة كافية لضمان التنسيق الفعال والحد الأقصى من الأثر. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز أمانة آلية التشاور الإقليمية الموجودة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بقصد ضمان قيامها بتنفيذ دورها التنسيق الاستراتيجي تنفيذًا فعالاً.

٧٧ - وبالنظر إلى التباين في سجل الدول الأفريقية في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي للدول الأفريقية أن تشرع في عملية استعراض الأقران بشأن تلك الأهداف. والمتابعة الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو مبادرة تم الترويج لها مؤخرا، ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تدعو إلى إجراء استعراض وزاري سنوي إقليمي، بقصد التشجيع على تعلّم الأقران وتبادل الخبرات فيما بين البلدان الأفريقية. ولما كان رؤساء الدول والحكومات الأفارقة قد طلبوا مؤخرا من مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقوم، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإعداد تقارير عن الحالة وإحصائيات ذات صلة بشأن التقدم المحرز في أفريقيا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن يكون الاستعراض الوزاري السنوي الإقليمي هو البيئة المناسبة لتبادل المعلومات وتقييم التقدم. ويلزم تحقيق مزيد من الاتساق بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وبرنامج عمل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

٧٨ - ومن اللازم أن تتخذ البلدان الأفريقية خطوات أخرى لتحسين الإدارة الاقتصادية والإدارة السياسية على حد سواء. وهذا المطلوب يستتبع مثلاً أن تنفذ البلدان التي استعرض أقرانها أدائها التوصيات الواردة في تقارير الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

٧٩ - ولمعالجة الفقر في البشر والدخل في أفريقيا، ينبغي اتخاذ إجراءات خاصة لدعم بناء القدرات البشرية والمؤسسية بقصد تحقيق قدر كافٍ من الاستفادة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسياسات الاقتصاد الكلي، والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية. وتقديم دعم فعال لبناء القدرة البشرية والمؤسسية يساهم في صياغة الإصلاحات والتخطيط لها وتنفيذها على النحو الوافي. وينبغي للبلدان الأفريقية والمجتمع الدولي أن ينسقا جهودهما لتعزيز فعالية مساهمتهما في بناء القدرات.

٨٠ - وفي حين أنه ينبغي للبلدان الأفريقية أن تدمج مسائل المناخ في التخطيط والإدارة الاقتصاديّين على الصعيد الوطني والإقليمي، ينبغي للشركاء الدوليين أن يدعموا الجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل التخفيف والتكيف، وأن يحموا من العوامل المناخية جميع مشاريعها وسياساتها التي ترمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن يقدموا تمويلاً تعويضياً لهذه العملية. ومن الضروري تقديم قدر كبير من التمويل لحماية الإنفاق الإنمائي من العوامل المناخية، وتكييف الحد من الفقر حسب تغير المناخ، وتعزيز عمليات الاستجابة في حالات الكوارث، وبناء القدرة على دعم التخطيط للتكيف وتنفيذ استراتيجيات وخطط بشأن تغير المناخ. وينبغي إقامة صندوق مخصص لهذه الأغراض.

٨١ - ومن الممكن تحقيق مكاسب هائلة إذا ترجم المجتمع الدولي التزاماته إلى نتائج. إذ توجد حالياً فرص ملموسة لتنفيذ وزيادة الإجراءات المتخذة لدعم الأهداف الإنمائية للألفية. ومن هذه الإجراءات: (أ) تلبية الاحتياجات الغذائية الطارئة القصيرة الأجل الناجمة عن الارتفاع العالمي في أسعار الأغذية وذلك للحيلولة دون حدوث سوء تغذية ولاحقاً القلاقل السياسية؛ (ب) الشروع في ثورة أفريقية حضراء ضمن إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ (ج) الاستثمار في البنى التحتية الحاسمة الأهمية؛ (د) الاستثمار في التعليم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتوفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، بما في ذلك تحقيق التعادل بين الجنسين على جميع الأصعدة. وتنفيذ برامج وطنية لتقديم الوجبات المدرسية؛ (هـ) تعزيز النظم الصحية والقيام تدريجياً بتدخلات من أجل بقاء الأطفال؛ (و) ضمان حصول جميع النساء على رعاية التوليد الخاصة بالحالات الطارئة؛ (ز) توفير خدمات تنظيم الأسرة للجميع؛ (ح) مكافحة الأمراض المعدية؛ (ط) تنفيذ استراتيجيات وطنية للإمداد بالمياه والصرف الصحي؛ (ي) تعزيز النظم الإحصائية الوطنية.

٨٢ - ولتابعة تقييم الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، من الضروري أن يزيد المجتمع الدولي التمويل الخارجي للزراعة الأفريقية من المبلغ الحالي الذي يتراوح من بليون إلى بليونين من دولارات الولايات المتحدة في السنة إلى حوالي ٨ بلايين دولار بحلول عام ٢٠١٠. وفي مجال التعليم، هناك حاجة إلى حوالي ٨,٣ بلايين دولار في السنة لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم. وفي مجال الصحة، يُقدر احتياجات التمويل الخارجي أن تتراوح قيمتها من ٢٥ إلى ٣٠ بليون دولار في السنة بحلول عام ٢٠١٠. وأخيراً، في مجال البنى التحتية، هناك حاجة إلى ٥٢,٢ بليون دولار في السنة كاستثمارات عامة وخاصة بقصد تجاوز الاختناقات في البنى التحتية.

٨٣ - وينبغي للبلدان الأفريقية أيضاً أن تمنح الأولوية للمبادرات السريعة الأثر، من قبيل تعزيز شمول برامج التغذية، ومكافحة الملاريا والأمراض الأخرى التي تتسبب ناقلات في العدوى بها، وإحداث زيادة سريعة في عدد المسجلين في المدارس من خلال إلغاء الرسوم المدرسية، وتحسين المدخلات بقصد رفع الإنتاجية الزراعية، وزيادة الحصول على خدمات تنظيم الأسرة.

٨٤ - وتماماً مع توصيات الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وبالنظر إلى الحاجة إلى زيادة التمويل الخارجي للتنمية في أفريقيا إلى ٧٢ بليون دولار في السنة لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي للشركاء في التنمية الوفاء بما تعهدوا به في مؤتمر قمة مونتيري لتمويل التنمية من التزامات بشأن المساعدة الإنمائية

الرسمية استعدادا لمؤتمر القمة العالمي الذي عُقد في عام ٢٠٠٥، بما في ذلك في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في غلين إيغلز.

٨٥ - وبالنظر إلى الافتقار إلى الجودة والتواءم في تقديم المعونة، ينبغي للشركاء في التنمية على النحو الذي أبرزه الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا أن يوفقوا بين مساعداتهم وبين النظم القطرية من خلال تعاهدات متعددة السنوات، وزيادة إمكانية التنبؤ بالمعونة، وتحسين تقسيم العمل فيما بين المانحين، والتعجيل بالتحول عن التمويل القائم على المشاريع إلى دعم الميزانية. ويقوم الكثير من البلدان والمنظمات التي ليست أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بدور مركزي متعاظم كشركاء في التنمية بالنسبة للبلدان الأفريقية. ولذلك من الضروري أيضا أن تشمل الجهود المبذولة لتحسين فعالية المعونة البلدان المانحة المرتفعة الدخل التي ليست أعضاء في اللجنة كدول الخليج، وتحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب وشركاء من قبيل البرازيل والصين والهند، وكذلك مؤسسات القطاع الخاص.

٨٦ - وهناك حاجة إلى أن يزيد المجتمع الدولي الموارد عن طريق فرض ضرائب على تحويلات العملة، وضرائب بيئية عالمية، من قبيل فرض ضرائب على الكربون وضرائب على نقل البضائع.

٨٧ - ورغم إحراز بعض التقدم، ما برح الإطار الحالي لتحمل الديون بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل مشكوكا في كفايته. فثمة حاجة إلى توسيع نطاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف بحيث تشمل المبادرتان بلدانا أفريقية ليست من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، من بينها بلدان متوسطة الدخل وبلدان منخفضة الدخل، وكذلك التصدي للتحديات التي تؤخر البلدان عن الوصول إلى نقطة الإنجاز.

٨٨ - وينبغي أن تراعي المفاوضات التجارية القادمة حاجة الدول النامية إلى تحسين وصولها إلى الأسواق ودخول صادراتها فيها، بما يشمل الزراعة والمصنوعات والخدمات الكثيفة العمالة. وتبعاً لذلك، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تخفض من إعاناتها الزراعية. وكما أبرز الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا فإن الاتجاه الصعودي الحالي في أسعار الأغذية يدحض الحجة التي يستند إليها إلى تقديم الإعانات الزراعية، ولذا فهو يمثل فرصة سانحة للإصلاح التجاري.

٨٩ - وكما أثير في مؤتمر القمة السابع للاتحاد الأفريقي، الذي عُقد في غامبيا عام ٢٠٠٦، للجماعات الاقتصادية الإقليمية الموجودة أن تنسق سياساتها وتوفق فيما بينها. وعلاوة على ذلك، ينبغي إجراء تكييفات للاتفاقات التجارية الإقليمية القائمة لجعلها متماشية مع القواعد

التنظيمية للجماعة الاقتصادية الأفريقية. وفي الوقت ذاته، فإن هذه الاتفاقات التجارية الإقليمية، وبخاصة الاتفاقات المعقودة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة من قبيل اتفاقات الشراكة الاقتصادية، ينبغي أن تكون متوافقة مع الأهداف والاستراتيجيات الإنمائية للبلدان الأفريقية ومع قواعد منظمة التجارة العالمية القائمة بشأن الاتفاقات التجارية الإقليمية.

٩٠ - وإحدى الأولويات الرئيسية التي ينبغي للبلدان الأفريقية أن تعالجها هي تحسين جانب العرض في قدراتها وتعميق تكاملها الإقليمي. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تسارع البلدان الأفريقية إلى إعداد خطط عمل ذات أولويات مناسبة لتنفيذ المعونة من أجل التجارة بمشاريع يمكن تمويلها على الصعيدين الوطني والإقليمي. وينبغي للمجتمع الدولي من ناحيته أن يساعد البلدان الأفريقية على تنفيذ المشاريع ذات الأولوية في خطط عمل المعونة من أجل التجارة عن طريق تقديم الموارد المالية الكافية التي يمكن التنبؤ بها. وفي الوقت ذاته، ينبغي تحرير قواعد اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة بقصد تيسير اعتماد التكنولوجيا، وكذلك توسيع حيز السياسات لدى البلدان الأفريقية.

٩١ - وينبغي للجهات المانحة أن تركز جهودها على الحيلولة دون نشوب المنازعات/الإنذار المبكر، والإعمار بعد انتهاء الحروب، وحفظ السلام، وإعمال السلام بهدف جعل أفريقيا خالية من المنازعات عام ٢٠١٠، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٢٣٠/٦١. كما ينبغي تكثيف الدعم المقدم لآليات الإنذار المبكر التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والنظام القاري الشامل للإنذار المبكر التابع للاتحاد الأفريقي.